

## وظائف مؤسسة "ئنفلاس" في مغرب ما قبل الحماية وأدوارها قبيلة إداوتنان نموذجاً

### The Functions of the Traditional Amazigh *Inafless* Council before the French Protectorate of Morocco The Case of the Idawtanan Tribe

تُعد مؤسسة "ئنفلاس" واحدةً من المؤسسات التي ساهمت في التدبير الاجتماعي والقانوني للمجتمعات القبلية المغربية وخاصة قبل الحماية (1912). وتستمد هذه المجتمعات مشروعيتها من الألواح التي ساهم في وضعها فقهاء مالكيون عايشوا اضطرابات ساكنة الجبال التي لا تنالها أحكام المخزن المركزي. وتُعد إداوتنان القبيلة السوسية المغربية، موضوع هذه المساهمة، واحدةً منها. وإذا كان المخزن يسعى عبر قنواته - من عمال وباسوات وقود وشيوخ - لفرض هيمنته على مجموع البلاد وتطويق العباد، فإنّ البلاد النائية كإداوتنان، ومن خلال مؤسسة ئنفلاس، اضطربت المخزن إلى قبول تنازلات تقص من حدة قوته الإدماجية، مما يطوعه للسماح لها بتنظيم نفسها بنفسها من خلال مؤسساتها المحلية، وهو ما يفيد بقاءها تارةً صامدةً، وبصفتها مؤسسة تاريخية، وتارةً أخرى مهمسةً بحسب نوع الأحداث وقوتها.

**كلمات مفتاحية:** مؤسسة ئنفلاس، القبيلة، إداوتنان، المخزن، المغرب.

The Amazigh institution of the *Inafless* was a significant factor in the social and legal acclimation of Moroccans living in traditional tribal societies prior to the French Protectorate (1912). These were judicial institutions whose authority rested on a set of by-laws formulated by Sunni Muslim jurisprudents of the Maleki school who lived alongside the mountain-dwelling Amazigh tribesmen who were free of the rule of the central authorities (the *Makhzen* in Rabat). The Idawtanan tribe, whose territory lies in the Sous region of Morocco, provides the compelling case study subject for this paper. While the *Makhzen* attempted to utilize of the *Inafless* and other instruments of traditional Amazigh tribal authority to unify the territory under its rule, repeated compromises which ultimately curtailed the Sultan's power were inevitable. Thus, the intensity of the deliberate assimilation of the Amazigh was curtailed, resulting in the ability of rural tribal groups to self-government. Depending on the nature and urgency of events at any given time, traditional Amazigh structures were strong and unshakeable, established organs or weak and marginalized. The final equilibrium saw the traditional Amazigh justice system thrive off of the relative weakness of the *Makhzen* in the periphery.

**Keywords:** Enflass, the tribe, Makhzen, Morocco.

\* أستاذ باحث في التاريخ الديني وأثنروبولوجيا الدين في الجنوب المغربي، أكادير، المغرب.  
Researcher in Religious History and the Anthropology of Religion in southern Morocco.

## مقدمة

كثر اللّغط حول مؤسسة حلّت محل المخزن<sup>(1)</sup> في المناطق النائية التي لم تكن تناولها الأحكام المخزنية<sup>(2)</sup>، أو تلك التي كانت منيعةً ومحصنةً تضاريسياً؛ فبفعل العامل الطبيعي استطاعت هذه القبائل البقاء بعيداً عن "جور المخزن الدخيل"، كما نظرت لذلك السوسيولوجيا الكولونيالية، أو من خلال الخصوصيات الثقافية القبلية وأعرافها المتوارثة. فقد ارتأى عددٌ من أعيان بعض القبائل تنظيم أمورهم في علاقتهم مع الآخر والجماعة من خلال إبداع مؤسسة "عرفية" تسعى للحفاظ على "الأمن الداخلي" بالدرجة الأولى، وجزر الخارجين عن منطق "النص العرفي" أو المخلين به، فكانت هذه المؤسسة سابقةً من نوعها في المجتمع الأمازيغي؛ إذ لا نجد لها نظيراً موازياً في المجتمعات الأخرى التي كانت تحمل مشاكلها بالتطاحن والتناحر وفقاً لقاعدة "البقاء للأقوى"، وهو ما ظل يفسر مسلمةً آمن بها المغاربة، كون أهل المغرب كانوا ولا يزالون يجنحون إلى السلم أكثر منه إلى الحرب. وفي هذا السياق تأتي هذه المساعدة لتناول مؤسسة "يُنْقَلَاسْ"<sup>(3)</sup> التي ساهمت في التدبير "القانوني" للمجتمع المغربي من خلال حل مشاكل الناس وجزر المخالفين. ولقد قيل كلام كثير عن هذه المؤسسة؛ فهناك من ذهب إلى حد القول إنها مثلت "استقلالاً معنوياً" عن سلطة المخزن الذي كان راكداً في المركز<sup>(4)</sup>، ولعل هدفهم كان سياسياً أكثر منه موضوعياً. فهذه الأطروحة إنما استغلت لتمرير طرح "فرق تسد" التي ترجمها ظهير عام 1930<sup>(5)</sup>. ويدهب آخرون إلى كون المؤسسة تأسست في ظرفية تاريخية استثنائية للتعبير عن إرادة ساكنة كانت لا تناولها الأحكام السلطانية "الجائرة"، مُفْضلاً حل مشاكلها بواسطة مؤسساتها الاجتماعية (الأعيان، والشيوخ، والفقهاء...) بعيداً عن تدخل "الأجانب" المعينين بظهائر سلطانية، كما هي الحال بالنسبة إلى قواد "حَاجَا"<sup>(6)</sup> الذين حكموا سوس خلال فترة المولى الحسن (1894-1873).

في هذا السياق تحاول هذه الدراسة إماتة اللثام عن بعض الأدوار السوسيو-اقتصادية والسياسية لبعض مؤسسات التنظيم القبلي للمجتمع المغربي ما قبل فرض الحماية بتاريخ 30 آذار / مارس 1912 التي ساهمت في ضبط الأمن، وتدبير القبilla سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ فقد تعددت مؤسسات القبilla التي سهرت على تدبير أمور سوس، في استقلالية تامة عن "سلطة المخزن" التي كانت شاغرةً في هذه المناطق، بل كانت تخضعها إختصاراً مؤقتاً موسمياً، وفي بعض الأحيان تتوّضّع لها القيام بمهامات لا يقوم بها إلا "القواد" و"إمغارازن"، مثل جمع

1 سنستعمل كلمة المخزن في هذه الورقة بمفهومها العام للدلالة على "السلطان" وحاشريه وممثليه من "قواد" و"باشوات" و"عمال" و"قضاة". وللمزيد من التوضيح بخصوص مفهوم المخزن، نحيل القارئ على الدراسات التالية: مصطفى الشاي، *التخبة المخزنية في المغرب القرن التاسع عشر*، سلسلة رسائل وأطروحتات، رقم 26 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995)؛ محمد الطوزي، *المملكة والإسلام السياسي في المغرب*، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، مراجعة عبد الرحيم بنحداد (الدار البيضاء: نشر الفنك، 1999)، ص 31-40؛ جون واتريوري، *أمير المؤمنين: الملكة والنخبة السياسية المغربية*، (مغارب)، ط 3 (الرباط: مؤسسة الغني للنشر / السحب / دار أبي رقراق، 2013)، ص 75-110؛ عبد اللطيف أكتوش، *السلطة والمؤسسات السياسية في المغرب الأمس واليوم* (الدار البيضاء: مكتبة بروفانس، 1988) ص 106-114؛ هدى الوالي عروب، *المخزن في الثقافة السياسية المغربية*، بحث لنيل درجات العلية المعمقة، إشراف عبد اللطيف حسني، جامعة محمد الخامس للعلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، الرباط-أكادال، (2003)؛

Rachida Cherifi, *Le Mekhezen politique au Maroc: Hier et aujourd'hui* (Casablanca: Afrique orient, 1988), pp. 17-25.

2 تُعدّ قبilla إدواتنان واحدةً من القبائل التي لم تكن تناولها الأحكام المخزنية بشهادة المولى الحسن الأول (1894-1873) نفسه بحيث أشار إلى ذلك صراحةً في إحدى مراسلاته إلى تائبه كما مستعرضها لاحقاً.

3 يُنْقَلَاسْ مفرد أَنْقُلُوسْ، وهي الكلمة نفسها التي ينطقها (الثوارِكْ) وتعني الإنسان الثقة، انظر: صدقى على أزايكو، *نماذج من أسماء الأعلام الجغرافية والبشرية المغربية*، سلسلة الدراسات والأطروحتات، رقم 1 (المغرب: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2004)، ص 129.

4 بخاصة في العواصم التقليدية (مراكش، وفاس، ومكناس، ورباط الفتح).

5 يجب أن يقرأ "الظهير البربري" في سياقه التاريخي العام، بعيداً عما روج له أقطاب الحركة الوطنية، كما يجب تحليل مكوناته وبنوده تحليلًا موضوعياً، بعيداً عن التعصب للطرح الكولونيالي والتزعّع "العرقية الشوفينية".

6 مجموعة قبilia حدودها بين قبilla إدواتنان ومدينة الصويرة.

الأعشار أو جبي ضرائب المكوس<sup>(7)</sup>، والترتيب<sup>(8)</sup>، أو تدبير توزيع المياه في مناطق الخصاصة، مع العلم أن المخزن وضع شرطين أساسين لتقدير هذه المهمات<sup>(9)</sup>؛ أولهما الانتماء إلى مؤسسة دينية بوصفها زاوية موالية للمخزن<sup>(10)</sup> أو إلى مؤسستي الفقهاء والشرفاء<sup>(11)</sup>. وثانيهما الوجاهة داخل القبيلة. وفي حال غاب هذان العنصران يعيّن المخزن قائداً يختاره من المنطقة أو من الخارج بظهيرٍ شريف.

في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، من قبيل: ما هي الأصول التاريخية لمؤسسة تنفلات؟ وما هو السياق التاريخي الذي ظهرت فيه؟ ومن أضفت إليها الشرعية؟ وما هي مبررات شرعنة هذه المؤسسة ودواعيها؟ وماذا عن التنظيم الاجتماعي في سوس التي قال عنها الناصري: "لم ينكحها المخزن مدةً من السنين تنيف على عدد الستين"<sup>(12)</sup>؟ وماذا عن مؤسسات التنظيم و"الضبط" الاجتماعي في قبيلة إداوتنان<sup>(13)</sup>؟ وكيف كانت تتضمّن شؤونها العامة إلى حدود فترة حكم السلطان الحسن الأول؟

## مؤسسة تنفلات<sup>(14)</sup> بين الشرع والعرف

ساهمت الفتوى بدور مهم في تنظيم الحياة الاجتماعية للبادية المغربية، وخاصة في المناطق التي تقع بعيداً عن سلطة المخزن<sup>(15)</sup>، وفي الوقت

7 بعد هزيمة المغرب في حرب طوان أمام الإسبان (1860/1859)، فرضت إسبانيا شروطاً للخروج من المدينة المحتلة، ومن بينها إزام الغرب بدفع غرامة مالية أفرغت خزينة الدولة (20 مليون ريال مغربي / 100 مليون بسيطة إسبانية). وبما أن المغرب كان في أمس الحاجة إلى دخول قارة لأداء هذه الضريبة، فإنه قرر أمر الجباية إلى القواد والشرفاء ومؤسسات تنفلات مقابل دفعهم لمقابل مالي مسبق، انظر: جرمان عياش، "الأزمة المالية لحرب طوان"، في: دراسات في تاريخ المغرب (الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتعددين، 1986)، ص 79-120.

8 فرضت ضريبة الترتيب على جميع فئات المجتمع المغربي وذلك خلال فترة المولى الحسن وال حاجي أبا حماد (1894-1900) والمولى عبد العزيز (1900-1906) وكانت سبباً في توتر العلاقة بين الحاكم والرعية؛ لأنها كانت مجانية للشرع في شقها المتعلق بمكوس الأبواب، وتتمس بـ"الممتيازات التقليدية" الخاصة التي أقرّتها ظهائر التّوقير والاحترام منذ العهد السعدي (إعفاء الشرفاء، وشيوخ الزوايا، والعلماء، والقضاة، والقواعد)، يراجع بشأن موضوع ضريبة الترتيب والمخزن: الطيب ياض، المخزن والضربي والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915 (الدار البيضاء: أفرقيا الشرق، 2011)؛ خالد طحطح، ضريبة الترتيب بين المعونة والمكبس (الرباط: منشورات الزمن، 2016).

9 لا يمكن تعليم هذه القاعدة في المجتمع السوسي، فحضور المخزن كان قوياً في المناطق الخاصة لتفوذه حلف "تشخاث" (قبائل سوس الأدنى)، وهو شبه مغيب في المناطق التابعة لتفوذه حلف "تاكيروث" (قبائل سوس الأقصى) الذي يديره شريف دار إيليج (سيدي الحسين أهاشم التّازروثي)، وبخصوص هذه النقطة نجيل القارئ على المصادر والمراجع التالية: علي صدقى أزايكو، تاريخ المغرب أو التأثيرات الممكنة (الرباط: مركز طارق بن زياد، 2002)، ص 149-162؛ محمد المختار السوسي، إيليج قدি�ماً وحديثاً، هيئة للطبع وعّاق عليه محمد بن عبد الله الروادى، ط 4 (الرباط: المطبعة الملكية، 2005)، ص 27؛ محمد حنديان، المخزن وسوس (1822-1672) ممساًحة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة (الرباط: دار أبي رفاق للطباعة والنشر، 2005)، ص 171.

10 نورد مثلاً عن مخزن الزاوية، فقد سمح السلطان المولى الحسن لزاوية تمكينها التأصيرية (قبيلة بسوس الأقصى قرب تزنيت) بجمع الأعشار مقابل حصولها على نصيبٍ معين منها.

11 منذ الفترة المرينية أعيد إحياء الشرف وتم إحساء الشرفاء بفرض تمييزهم عن باقي فئات المجتمع، وأصبحت هذه الفئة تقوم بدور مهم إلى جانب المؤسسات المجتمعية في تدبير أمور البادية والحاصرة المغربية، كما سعت إلى إضفاء الشرعية على السلطة الحاكمة في البادل أو تزعمها منها؛ حدث هذا مثلاً مع محاولة الجقوطين نزع شرعية الحكم عن المرينيين، بحيث نصب نقيب الشرفاء القاضيين أبو عبد الله محمد بن عمران الإدريسي الجقوطي نفسه في فاس في عهد السلطان عبد الحق المريني عام 1465، وفي مرحلة أخرى حدث الشيء نفسه مع محمد بن عبد الكبير الكتاني، بحيث عدّ ميشوبيل Michaux-Bellaire مساططه السياسي محاولة لإعادة الحكم إلى الأدارسة الذين يشتغلون في الشرف مع العلوين، انظر: محمد العيادي، دراسات في المجتمع والتاريخ والدين، سلسلة دراسات (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014)، ص 153-175.

12 أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاص بأخبار دول المغرب الأقصى، ج 9 (الدار البيضاء: مطبعة دار الكتاب، 1954-1956)، ص 176.

13 تقع قبائل إداوتنان في الجزء الغربي من سلسلة الأطلس الكبير بين حacha وسوس، وهي امتداد لأقدم المجموعات القبلية في المغرب، ويتعلق الأمر بتصنيف هذه المجموعة القبلية من ثلاثة فروع رئيسة وهي: أيت تڭرڭت، وأيت وڭرۇن، وإفڭاشاش. يغلب على تضاريس المنطقة الطابع الهضبي الذي يمثل امتداداً لسلسلة جبال الأطلس الكبير الغربي. وتتفرع هذه القبائل إلى مجموعة من البطنون والدواوير، راجع بهذا الخصوص: محمدن أيت الحاج، "مادة إداوتنان"، في: معلمة المغرب، ج 1 (المغرب: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر / مطابع سلا، 1989)، ص 223؛ محمدن أيت الحاج، مظاهر الحياة الثقافية بحاجة وإداوتنان خلال القرن الرابع عشر المجري (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2015)، ص 29-31.

14 يعبر عن الضريبة في هذه المؤسسة، باسم تڭفُلُوشت. أما الفقهاء، ومن خلال نوازلهم، فيطلقون عليه يڭفاليس، كنايةٌ على كل من تقدير مهمة النيابة الجماعية. وتتردد في الألواح بجنوب المغرب أسماء أخرى مرادفة من قبيل المقدمين والمزارعين والشيخوخ والقباء والعمال والرؤساء والصمامان والعرفاء والناظار (أو إيمڻان) والجماعة وأيت الزّين، انظر: عمر أغا، تاريخ المغرب المعاصر: دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 34 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002)، ص 147-148؛ روبرت مونطان، الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر، ترجمة محمد ناجي بن عمر (الدار البيضاء: أفرقيا الشرق، 2014)، ص 71؛ الهادي الهروي، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، دراسة في تحول المغرب القبلي وعوائق التنمية والتحديث 1844-1956 (الدار البيضاء: أفرقيا الشرق، 2015)، ص 286-287.

15 سوس الأقصى والريف والأطلس المتوسط.

نفسه، فإن الأمر يتعلق بإجراء اعتمده الفقهاء والقضاة لتصريف سجالاتهم الفكرية<sup>(16)</sup>، من أجل التقرب من السلطان الذي كان يكلف الجابي والقائد "بنهب" القبيلة الثائرة أو المناهضة لطاعته. ومن خلال تبعٍ دقيق لفتاوي التي حررت حول **ثُنْفلاس** عشية سقوط دولة السعديين، يتضح أنَّ أغلبها مكيف مع الواقع المعيش. وبلاحظ أنَّ معظم العلماء استعمل كليات العلوم، وكيفتها مع متطلبات جزئيات الواقع الذي يظهر أنَّه كان عسيراً على الناس<sup>(17)</sup>. ونظراً لكون التبحر في علوم الفقه وأصوله هو من يحدد كفاءة هؤلاء من عدمها للأخذ بمضمون الفتوى أو ردّها، فقد اعتمد القضاة والفقهاء أمهات كتب الفقه المالي مصدر لفتاوي<sup>(18)</sup>. وجدير بالذكر أنَّ هذه الفتاوي أثارت قضايا تاريخية، كانت حكراً على تخصصات علمية بعينها، كقضية المركز وعلاقته بالهامش، كما أنَّ معظم القضاة والفقهاء اعتمد في إفتائه على ما كتبه الونشريسي<sup>(19)</sup> وأبي سحنون<sup>(20)</sup> والقاضي عياض<sup>(21)</sup>، وهذا يعكس تزامن تطور مصادر الإفتاء مع تطور البادية المغربية<sup>(22)</sup>؛ مما يعني أنَّها لم تكن بمعرض عن القضايا المثارة في الحاضرة حيث يوجد مقر السلطان، وبناءً عليه، يمكن الحديث عمّا سماه جاك بيرك بـ"مغربة الفقه المالي"<sup>(23)</sup>.

كانت الفتوى إذَا، تأخذ في الحسبان خصوصيات البادية وتقاليدها وعاداتها؛ فلمفتى تأثر إلى حدٍ ما بهذه الخصوصيات، والفتاوي المستشهد بها أسفله التي تتخللها عبارات من قبيل (العادة والعرف، وما هو معمول به)، كما أنَّ المفتى كان ملزماً بتطبیع النص الشرعي مع متطلبات القبيلة المتربخة في ذهنیة الساکنة<sup>(24)</sup>، وبناءً عليه، ستعتمد مؤسسة **ثُنْفلاس** الفتوى بوصفها نصوصاً أو "مستندات" قانونية لا يُعذر أحدٌ بجهله لها<sup>(25)</sup>؛ إذ النازلة هي الإطار القانوني الذي يشتغل به أفراد **ثُنْفلاس**، أما الفتوى فهي الطابع الذي يضفي الشرعية على أحكامهم ال مجرية ويجعلها مقبولة لدى الناس.

يشير أَمَّحمد العثماني في مؤلفه **"أواح جزولة"**<sup>(26)</sup> أنَّ نظام الحكم الجماعي: "يمثل مركز الأعصاب فيها، إنْ قام على أساس سليمة، اتسقت حركة الجماعة، وسادها الأمان والسلام والرخاء، وأطردت حركتها في الاتجاه السليم، أمَّا إنْ اختل هذا النظام وتولى أمر الناس أراذلهم، اضطربت حركة الجماعة وتنافرت، وعممتها المظالم من كل جانب"<sup>(27)</sup>. في هذا السياق نتساءل، هل كانت مؤسسة **ثُنْفلاس** تحترم هذه القواعد؟

16. حدد علماء الإسلام شروطاً لا بد من توافرها لتقدير خطة الإفتاء، أهمها: العلم بالأدلة، واللغة العربية، والتبحر في الفقه وأصوله، والتمكن من تطبيق النصوص على النوازل، والمعروفة باتفاق الأحكام على القضايا، وإدراج الجزئيات تحت الكليات، والمرارة بأحوال الناس وعاداتهم وأعرافهم، واستحضار المذهب الذي يفتني به، فالتمييز بين المقيد والمطلق وبين العام والخاص، ثم الاطلاع على الجهاز المفاهيمي للفقهاء، انظر: زهير جوبرو، الإفتاء بين سياج المذهب وإكرارات التاريخ، تقديم عبد المجيد الشرفي (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2014)، ص. 42.

17. أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، **المعيار المغرب والجامع المغربي عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، مج 10 (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981)، ص. 79.

18. "الشرح الكبير" للشيخ الدردير، و"رسالة ابن أبي زيد القيواني"، و"التاج والإيكيل"، و"شرح مختصر خليل" للخرشي، و"الفواكه الدوائية على رسالة ابن أبي زيد القيواني"، و"حاشية الدسوقي على الشرح الكبير"، و"المدونة"، و"الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية" للفقيري، و"نظم الأخضري" للشنتقطي، و"المعيار" للونشريسي.

19. أبو العباس الونشريسي (1430-1508م): العلامة المشارك، الفقيه المحصل، الصنف الأربع، حامل لواء المذهب المالي في عصره، التلمساني المنشأ والأصل، الفاسي المنزلي والمدفن.

20. هو أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوي (القيروان، 776-845م) من أشهر فقهاء المالكية، تتلمذ على يد كبار علماء القبور.

21. أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن السبتي اليحصي (1083-1149م)، العلامة المحدث والفقية المؤرخ قاض مالي، كان أعرف الناس بعلوم عصره.

22. عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع: مساهمة في دراسة تاريخ البادية المغربية بالمغرب الوسيط**، سلسلة رسائل وأطروحتات، رقم 67 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2012)، ص. 21-22.

23. Jacques Berque, *Les Nawazil el-muzara 'à, études et traduction* (Rabat: Ed. Flix Moncho, 1940), p. 21.

24. محمد المختار السوسي، **خلال جزولة**، ج 4 (طنوان: المطبعة المهدية، 1963)، ص. 89.

25. بنميرة، ص. 51.

26. محمد العثماني، **أواح جزولة والتشريع الإسلامي: دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي** (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004).

27. العثماني، ص. 83.

تستمد مؤسسة إنفلاس<sup>(28)</sup> مشروعيتها الدينية من مجموعة من الفتاوى، غالباً ما تتعلق بضرورة التوافق مع سياسة المخزن، وعدم خروج العلماء والقضاة عن طاعته. ومن مضامين هذه الفتوى تؤخذ الإجراءات التدبيرية<sup>(29)</sup> والعقوبات الضردية<sup>(30)</sup> التي تنفذها مؤسسة إنفلاس، وهو ما توحى به النصوص المؤصلة لقواعد مهماتها، ضمناً أو صراحةً.

وب قبل أن نعرّج على أجوبة الفقهاء حول مدى مشروعية أحكام إنفلاس من عدمها، نستعرض سؤال يحيى الحاجي حول هذه المؤسسة، ونصه:

"سيدي رضي الله عنكم وسنا في ذرى المجد صعودكم وارتفاعكم. جوابكم لله تعالى فيما يفعله بعض أهل البادية أهل الجبال منهم، من أنهم يجتمعون عن آخرهم ويعلمون منهم أهل الحل والعقد ويقولون لهم: إنفلاس، ويسميهم بعضهم الضمان. ويصدر الاتفاق منهم على ضوابط ومصالح عندهم من أن كل من قطع طريقاً على الصادر والوارد ببلادهم، يستردون منه ما سُلب من الأموال إن كانت قائمة العين، وإلا غرموها له، ويعاقب بالمال أيضاً؛ ويسمون ذلك أنصافاً عندهم. ويهدمون دارهم، ويذبحون بقرته، يأكلونها ردعًا له ولأضرابه. وإن لم يكن بيده شيء، يباع عليه ملكه بحضرته في ذلك جبراً، وإن لم يكن له ملك، أخذ قيمة ما سُلب من أقاربه."

وإن أعن الأيتام والأرامل على فساد أو قطع سبيل، ربما ينصنونهم رعيًا للمصلحة بزعمهم ولوازم البلاد. وإن المتهم عندهم يعطي خمسين يميناً، يعينه أقاربه في حلفها. ومنهم من يعطي عشرًا، وما يأخذون منهم من العقوبة بالمال، يسمونه بالأنصاف. يأخذون ذلك من الغني والفقير، والأيتام والأرامل وأهل الدين وعكسه. ويزعمون أنهم لو تركوا هذا لما انضمت كلمتهم، ولا استقام أمر بلدتهم، ولا أمنت سبلهم، ولأكثر الفساد فيه والفواحش ظاهراً وباطناً. لفقدان الأحكام منها.

فما الحكم في كل ذلك؟ وما يؤخذ منهم من العقوبات بالمال المدعا بالإنصاف في ماذا يصرف فيه؟ هل لهم أن يأكلوه، أو كمال جهلت أربابه؟ أو يرد عليهم أو على المساكين أو في سبل أو ما يكون ليت المال كالفيء؟

أجبوا لنا على ذلك كله فصلاً فصلاً مأجوراً. أبقى الله شهاب علمكم وأطال بقاءكم نفعاً بكم. والسلام عليكم والرحمة والبركة<sup>(31)</sup>.

نظرًا للأصول الشرفية لأبي يحيى الحاجي وموقعه السياسي داخل المغرب الذي تجلّى بكل وضوح بعيد وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبي، فقد تجند للجواب عن سؤاله فقهاء كبار؛ بحيث جاءت أجوبتهم متباعدةً بحسب المقصد والغاية وكذا بحسب موقفهم من هذا النثار؛ فمنهم من عذر "جماعة المسلمين تقوم مقام السلطان، ثم إن كان فعلهم سداداً لزم الكبار والصغر، وكذلك إن لم يكن

28 هذه المؤسسة ليست نظاماً سياسياً واجتماعياً خاصاً بقبيلة إداوتنان كما يفهم من عنوان هذه الدراسة، بل قد نجدها في مجموعة من قبائل سوس الأقصى والأطلس المتوسط والكبير ومنطقة الريف، إلا أن الاسم يختلف دون أن تتغير وظيفتها، هكذا تجد المؤسسة تتخذ عدة أسماء باختلاف الماطق، ففي قبيلة "إيث ووازكيط" يعوض اسم إنفلاس أسماء أخرى كـ"آيت الدبيوان" وـ"إيجماعن"، انظر:

Robert Montagne, *Note sur Les Aït Waouzigt* (A.D.N. Maroc, 1925), p. 10.

29 من بين هذه الإجراءات الضردية: استرداد القيمة المنهوبة عينية كانت أو نقدية، وتغريم الجاني وعقابه بالمال، وهدم دار الجاني وذبح بقرته وأكلها، وبيع أملاكه قسراً والالتجاء إلى أماكن أقاربه في حالة غياب الملكية الخاصة.

30 بالنسبة إلى الإجراءين الأولين (استرداد القيمة المنهوبة عينية كانت أو نقدية، وتغريم الجاني وعقابه بالمال) لا بد من إحاطة القارئ عمّا يكون المغرب تعددت فيه أنظمة تدبير الحياة الاجتماعية لساكنة القبائل، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نورد هنا الرواية التي أوردها الأثريوولوجي كليفورد غيرتز، فهي معرض تناوله نظرية "الوصف الكثيف" التي تقول عليها الأثريوولوجي التقافية، استعرض رواية شفوية مستندةً من أفراد رجلات سرتقة من أفراد قبيلة "مارموشة" بالأطلس المتوسط المغربي، وقعت خلال فترة العثماني، يتلخص مضمونها في كون أحد اليهود المدعى "توهين" تعرض للسرقة من جانب أفراد قبيلة مجاورة، وكيف عرضه شيخ القبيلة المعادية وفقطاً لتأمليه بتدون نظام "الميرزاڭ"، فمقابل ما سُرّق من اليهودي، على يد رجل تزّيّن بزي نسائي ينتهي إلى قبيلة أخرى، تم الاتفاق مع شيخ هذه القبيلة على تعويضه بخمسين رأس من الأغنام تجبيلاً "الغار" بعدما كان الطرفان على استعداد لحرب قتالية، راجع: كليفورد غيرتز، *تأويل الثقافات*، ترجمة محمد بدوي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة / مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 87-89.

31 حق هذا النص وعلق عليه الأستاذ علي صدقى أزيكوا، انتبه لهذا الخصوص: محمد المنصور ومحمد المغراوى، *التاريخ وأدب النوازل: دراسات تاريخية مهدأة للقيق محمد زنبرى*، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 46 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995)، ص 139-137؛ وبышير المحقق أنه اعتمد نسخة في حوزته عشر عليها في إيميتانوت (قرب مراكش) عام 1971، وهي الوثيقة الموجودة في الخزانة الملكية في الرباط، عدد 5831، هذه النسخة الأخيرة متضمنة اسم الناشر (عبد الله بن سعيد الهوزالي) وتاريخ النسخ (عام 1233هـ)، المرجع نفسه، ص 164-165.

سداً، ولم يكن لهم مندوحة منه<sup>(32)</sup>. ومنهم من عَدَ جماعة العدول في البلاد النائية عن السلطان، تقوم مقامه في كل حكم، حتى في الحدود والقصاص<sup>(33)</sup>، ومنهم من ذهب إلى حد القول بأنّ: "الجماعة تفعل وتنزل منزلة السلطان، في مثل بلاد صاحب السؤال، وليس الخبر كالعيان"<sup>(34)</sup>. ونجد بعضهم يرى: "البلد الذي يتذرع فيه الوصول إلى القاضي أو يمكن الوصول إليه لكنه جائز ولا يقيم الحدود، جماعة العدول تقوم مقامه في كل مسألة، وفي كل حكم حتى الحدود والقصاص"<sup>(35)</sup>. ويرى أحدهم أنه بإمكان "الجماعة إن قدمت رجالاً يحكم بينهم في النوازل والإرث والأحوال الشخصية بلا ولادة مكان السلطان، نفذت أحكامه في الجميع إن كان من أهل العلم والدين"<sup>(36)</sup>. وبته بعضهم قائلاً: "واعلم أنّ الموضع الذي لا سلطان فيه، أو لا يلحقه حكم السلطان، إذا اجتمعت جماعة المسلمين فيه على إقامة أحكام الشرع على الوجه المشروع، فإن حكمهم يقوم مقام السلطان والقاضي، إذ لا يجوزبقاء فوضى للأحاديث الكثيرة"<sup>(37)</sup>. ورأى أحدهم أنّ "الضوابط التي اتفق عليها الشيوخ والضمان، فهي ضلال مبين، لأنّ أحكام الشرع التي جاء بها مولانا محمد<sup>ص</sup>، وبينها وبين حكم السارق، وبين حكم المحارب، وبين حكم الغاصب، وبين حكم المتعدي، وبين حكم الزاني، فلم يتم<sup>ص</sup> حتى بين الناس ما نزل الله، ولو علم دينًا أفضل من هذا الدين، لأنّ به نبينا محمد<sup>ص</sup>، وشرعه لأمته [...]. فترك الأحكام الشرعية، واستبطاط ضوابط وقوانين تخالف أحكام الشرع الحمدي كفر صراح، فيجب على من مكنته الله في الأرض أن يحسّم مادة أولئك الفجرة ويردع إلى الشرع ولو بقتلهم"<sup>(38)</sup>. واعتذر بعضهم بإشارته إلى أنّ " فعل أولئك فيه تفصيل، وذلك أنّ منه ما هو جائز ومنه ما هو غير جائز، فال الأول اتفاقهم على عريف يصدرون عن رأيه، وتعاهدهم على التعاون في الأخذ على أيدي المفسدين واللصصة وقطع السبيل والسراق [...] لكن يجب عليهم إذا قاموا بهذا الوظيف الديني أن يتوقفوا ما يتوقف عليه ذلك، ويسألوا أهل العلم، لأن للتغيير شروطاً وأسباباً وموانع، فمن لم يعلم ذلك وأنّ الأمر على عامية، فهو عاصٍ أقدم على ما لم يعد حكم الله فيه"<sup>(39)</sup>. ويذهب المذهب نفسه للفقيه والقاضي ابن يونس قائلاً: "فهذا السؤال يتوقف في ابتدائه على مسوغات ومراوغة المصالح للصلاح، والإصلاح وسد الذرائع الذي هو أصل مذهب مالك رضي الله عنه، ومع ذلك لا تننظم مصلحة الدين إلا بإمام مطاع أو وإلٍ متبع. فلما كانت هذه الشرذمة الباغية خرجت عن حكم إمامنا نصره الله، ولم يتمكن حكم الشرع فيهم، لصعوبة جبالهم وعدم انقيادهم وتخلفهم وطبعهم على ما حمله عليهم الشيطان، وجلبت عليهم نفوسهم من نزعاته، حتى اعتقدوا أن ما يأتونه ويقع منهم من النهب وقطع الطريق وسفك الدماء وكشف المحارم، جائز يُسْوَغ لهم ذلك، واتفاق هذه على إقامة التقاليس ليس بسائغ بل واجب [...]. وأفعالهم فيهم جائز سائغ لا يحل لأحد أن يعارضه بما يخالفه، ويجب على كل من كان قريباً لهم إعانتهم"<sup>(40)</sup>.

**ماذا يستفاد من هذه الأقوال والشهادات والآراء حول مؤسسة تنفلاس أو بعض المؤسسات التي كانت تحل محلها؟**

32 داود بن محمد التملي، **أجوبة سليمان داود**، مخطوطة خاصة، في خزانة الثانوية التأهيلية محمد الخامس (تارودانت، رقم 63).

33 أبو سالم إبراهيم بن هلال بن علي السجلامي (ت. 1497)، انظر ترجمته عند: محمد بن أحمد الحضيكي، **مناقب الحضيكي**، تقديم وتحقيق أحمد بومزك، ج 2 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)؛ أحمد بابا التبيتي، **نيل الابتهاج بتنطيريز الدبياج**، تقديم عبد الحميد عبد الله، ط 2 (طرابلس: دار الكتاب، 2000).

34 أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى الرجراحي السكتاني، وهو قاضي الجماعة بمراكش وتارودانت (ت. 1651)، والنص المقتبس جواب عن سؤال "الثائر" أبي ذكرياء يحيى الحاجي (مخطوط في نسخ متعددة).

35 محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن الدليلي الورازي (ت. 1752)، القولة مقتطفة من مخطوط بالخزانة الملكية رقم (6885)، والخزانة الوطنية رقم (5768)، توجد نسخ أخرى من المخطوط في المكتبات السوسية الخاصة والخزانة العامة بتطوان.

36 **أجوبة سيدوي إبراهيم بن هلال السجلامي**.

37 **جواب أحمد بابا التبيتي (السوداني)**.

38 **جواب القاضي محمد بن عمر الهشتوكي** عن سؤال الشيخ أبو يحيى الحاجي (ت. 1715)، مخطوط خاص في نسخ متعددة، انظر: عبد الرحمن التامناري، **الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة**، تحقيق اليزيد الرضاي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 135.

39 عيسى بن عبد الرحمن السكتاني (ت. 1651)، **الأجوبة الفقهية**، اعتبرت به أحمد بن علي الدمياطي (بيروت: دار ابن حزم، 2011).

40 **جواب الفقيه والقاضي إبراهيم بن يونس**.

استناداً إلى المناسبة التي يعدها المناظقة وأهل التصوف شرطاً، فإنّ الفقهاء والعلماء السوسيين، وهم من خاصة المجتمع، قدّموا فتاوى أو أوجبة عن أسئلة ونوازل فقهية، حدّدوا فيها أدوار أعيان مؤسسة نفلاس<sup>(41)</sup> وأحكامهم، وطالبو الساكنة بالتزام أحكامها في حالة شعور البلاد من المخزن، أو عندما يتجاوز السلطان والقائد والجباري والقاضي حدود الله.

تتخلل هذه الفتوى مواقف رافضة قيام مؤسسة نفلاس محل المخزن أو "النظام القائم" لخروجهما عن سياق الشرع الإسلامي<sup>(42)</sup>، في ظل وجود شرع ديني وسلطة سياسية، يمثلها السلطان بوازنه الديني وسلطته الزمنية. ومن هؤلاء الفقهاء من اعتدل في أجوبته<sup>(43)</sup>، فوقّق بين "سد الذرائع" و"شرع قبلنا" التي هي مطلب من مطالب المصلحة الوقتية، والمطالب الاجتماعية التي تفرضها الأزمة في حالة شعور المخزن (مجاعة، أو وفاة سلطان، أو فراغ سياسي).

إن استنتاج خصوصيات المجتمع القبلي خلال هذه الفترة يتطلب منّا ربط السياق التاريخي الخاص بمحالٍ محدد بالسياق العام للأحداث التي كان يمر بها المغرب، فكلّ فتوى أوضاعها المعينة ورجالتها الذين وضعوها؛ والسؤال الذي تقدّم به يحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد المنعم الحاجي<sup>(44)</sup> إلى فقهاء زمانه<sup>(45)</sup>، كان له ما يبرره. إذ حدث بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي عام 1603 انتقال البلاد والعباد من أوج الرخاء إلى الأضمامحال السياسي والخاصة، وقد توج ذلك بصراع الأبناء حول السلطة السياسية، فطروح أبي يحيى الحاجي سؤاله حول "التفاليس"<sup>(46)</sup>، وهو متربع في زاوية أبيه بتافيلالت، له ما يبرره، إذا ما أخذنا في الحسبان معارضته السياسية لأواخر السعديين. وقد ذهب على صدقى أزايوكو<sup>(47)</sup> إلى أنّ الحاجي أراد بسؤاله هذا، أن يلفت انتباه عامة الناس إلى خطورة الفراغ السياسي الذي أصبح عليه مجتمع الجنوب المغربي<sup>(48)</sup>، والذي أصبح يهدّد أمن الساكنة واستقرارهم، بخاصة سكان جبل (درن) وأقصى غرب الأطلس الكبير. وهذا المجال المنبع والمхран هو الذي تقع فيه قبيلة إداوتان واستقر فيه متصرف جابة الإيبيريين، هو سيدى إبراهيم بن علي التغانيي (ت. 1581)<sup>(49)</sup>، مما ساهم في بروز مؤسسات سياسية تعوض شعور المخزن تتمثل مهماتها بضبط المجتمع وجزر المخالفين، وهي جماعة نفلاس التي وافق عموم الناس آنذاك على تعويضها مقام السلطان أو ممثليه المخزنيين.

41 يتولون الفصل في المنازعات والجنيات المدنية والجنحية وكل الجرائم المقترفة في الأسواق، كالغش في المكاييل والوازين. كما يفصلون بواسطة "قانون" تشرعه الجماعة وتصدق عليه بالإجماع، ويسمى "لوحاً" وهو سجل لأهم المخالفات والعقوبات، فتكون مهمات هؤلاء الأعيان تطبيقه بجزم، إذ تكون الأحكام الصادرة غير قابلة للاستئناف. هؤلاء مكلفوون بتطبيق أحكام الفقهاء المتخصصين في الأحوال الشخصية وقضايا الإرث كذلك، فسلطتهم تفيضية على الجميع، انظر: العثماني، ص 87.

42 كما هي الحال بالنسبة إلى القاضي محمد بن عمر الهشتاوي.

43 تستمد هذه الأوجبة مشروعيتها من فقه المذهب المالكي.

44 هو يحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد المنعم الحاجي، ولد في "تافيلالت" الموجودة بوادي "إيت تامنث" في بلاد "إداوتان" التي تقع في جبل درن شمال شرق تارودانت، توفي 1626، أخذ عنه أبو زيد التانيري، انظر بخصوص هذه النقطة: المنصور والمغراوي، ص 136-137.

45 يطرح تاريخ كتابة السؤال إشكالاً كبيراً، فالوثيقة المعتمدة في هذه المساعدة غير مورخة، ولا يوجد فيها إلا تاريخ النسخ واسم الناشر، ويرجح على صدقى أزايوكو، وهو أول من اشتغل عليها تحقيقاً ودراسةً بحسب علمنا، أنّ هناك قرائين يمكن اعتمادها لتقييم تاريخ تحريرها لكتابه هذه الوثيقة وأهمها: معاذرة أحمد بن أبي السوداني (التبكري) مراكش 1606-1605 بوصفه قدّم جواباً فقهياً قبل مغادرته. مما يستفاد منه أنّ السؤال يرجح أنه طرح قبل مغادرته لها، أما القرينة الثانية فمرتبطة بأحوال المغرب قبل وفاة أحمد المنصور الذهبي الذي استرد بالبلاد والعباد، وبناءً عليه فخروج الساكنة عن طاعته أمر غير وارد لصقلبة الرجل، مما يعني أنّ السؤال كُتب مباشرةً بعد وفاته عام 1603 وهي السنة التي تزامن مع أزمة الحكم السعدي التي أثارها ابناؤه.

46 طرح الناشر أبو يحيى الحاجي (ت. 1626) سؤالاً على فقهاء زمانه حول مشروعية "التفاليس" من عدميتها، وذلك خلال أوائل القرن السابع عشر الميلادي. أزايوكو، ص 202.

47 قدم أبو يحيى الحاجي بدليلاً للحكام السعديين المتأخرين.

48 انظر ترجمته عند: أحمد بن علي الكشطي، التعريف بالبلدة الثانية ذات المواهب الربانية (مخطوطه خاصة زودني بها الحاج عبد الله الكابوس، إمام مسجد حي البطوار، أكادير)، الورقة 65.

## قبيلة إداوتنان: الانتماء والخصوصيات

تنتهي قبيلة إداوتنان إلى مجال جغرافي منيع يقع بين بسيط سوس وهضبة "حاحا"، وهي وعرة التضاريس، وقد عرفت هذه القبيلة صراغاً مريضاً مع المخزن طبعه المد والجزر، والحدن والاحتراز من كلا الطرفين<sup>(50)</sup>; فأول من حاول إخضاع القبيلة هو الطالب صالح بن محمد بن بيبي<sup>(51)</sup>. وتذهب رواية إلى حد القول إنَّ هذا التأثير مجازي الأصل<sup>(52)</sup>، فقد كان أبوه محمد بن بيبي قائداً على كل بلاد حاحا<sup>(53)</sup>، مما ساعدته على شق العصافير المخزن العلوي زمن سيدي محمد بن عبد الله<sup>(54)</sup> (1790-1757) واستولى على أكادير التي اتخذها جبهةً لواجهة الحركات المخزنية. لكن حكمة الجهاز المخزني ودهاء السلطان مكنا من الإيقاع به بعد "التخابر" مع بعض التنانين<sup>(54)</sup>. وقد ظهر في الساحة قائد آخر خلال الفترة نفسها هو أحمد أهدار الذي عين قائداً على إداوتنان بوساطة القائد عبد الملك بن بيبي<sup>(55)</sup>. ونشير إلى أنَّ المختار السوسي وقع في الخلط بين فترة المولى سليمان (1792-1822) وفترة سيدي محمد بن عبد الله<sup>(56)</sup> (1790-1757) فقد أورد رواية التنانين وكتاب "تاريخ الصويرية"<sup>(56)</sup> التي تفيد بأنَّ محمد أهدار عين في عهد المولى سليمان<sup>(57)</sup>، والراجح أنه عين في فترة سلفه سيدي محمد بن عبد الله، وخاصة إذا علمنا أنَّ محمد أهدار توفي سنة (1781). والجدير بالذكر أنَّ التنانين قتلوا هذا القائد<sup>(58)</sup> الذي عذبه عنصراً بشرياً دخيلاً على القبيلة. وفي مرحلة متقدمة سি�حاول ابن عبد الله بن أحمد أهدار الثار لوالده، فقد أحاط القبيلة من جميع الجهات، إلا أنه انهزم في آخر اللحظات<sup>(59)</sup>. أما في ما يخص الحركات السلطانية المتوجهة صوب القبيلة<sup>(60)</sup>، فالرواية الشفوية والمصادر المحلية لم تسجل لنا سوى حركة واحدة<sup>(61)</sup>، وهي الحركة التي نظمها السلطان المولى الحسن عام 1886، والتي تُوجت بتعيينه

50 تعود بنا كرونولوجيا علاقة قبيلة إداوتنان بالمخزن إلى فترة استقرار الوالي الصالح سيدي إبراهيم بن علي التبعانييني في هذه القبيلة، والتقاءه بالسلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي عام 1588، ولا يفهم من هذا اللقاء توطيد العلاقة بين مخزن الأشرف وساكنة إداوتنان كما ذهب إلى ذلك محمد أيت الحاج في كتابه *مظاهر الحياة الثقافية* (ص 100)، والراجح أنَّ اللقاء تم بعيداً عن القبيلة في جو ديني مشحون أكثر منه سياسي، فالتحكيم الذي كان يقوم به الوالي الصالح لا يتتجاوز ما هو اجتماعي يحافظ على تعاضد أبناء القبيلة؛ وإلا بم نميز افتقار المجال إلى زعماء دينيين كما هي الحال بالنسبة إلى سوس منيت الأولياء الذين مارسوا سلطات سياسيةً فليةً كذرية "سيدي احمد أوموسى" نزيل قبيلة تازروالت، كما أنَّ ضريح الولي ومزاره كان بعيداً عن مركز القبيلة وسلطة القرار، وبالرجوع إلى وثائق الأرشيف الدبلوماسي نجد ما يؤيد طرحنا هذا على أساس أنَّ وظائف الوالي الصالح لم تتجاوز ما هو ديني وظللت محصورة في هذه الوظيفة، كما يستفاد من أحد التقارير المفصلة: P.O. Le Chef de Bataillon Orthlibes, Chef du Bureau Regional, Marrakech, le 26 oct 1923, Itinéraire d'Agadir à la Zaouia de Sidi Brahim ou ali, Ida Ou Tanan, (CADN), France.

51 اعتقله السلطان سيدي محمد بن عبد الله وانتحر داخل السجن عام 1755، ونلاحظ أنَّ رواية السوسي حول قضية اعتقال هذا القائد على يد السلطان محمد بن عبد الله في حاجة إلى مراجعة تقديرية ودققة، لأنَّ الفترة الممتدة ما بين 1727 و 1757 هي فترة فراغ سياسي لم يحكم خلالها السلطان المذكور.

52 السوسي، خلال جزولة، ص 85.

53 المرجع نفسه.

54 المرجع نفسه.

55 المرجع نفسه، ص 86.

56 محمد بن سعيد الصديقي، *إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرية* (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1961).

57 السوسي، خلال جزولة، ص 86.

58 تقييد محمد التامكري الجزوئي، انظر: المرجع نفسه.

59 المرجع نفسه.

60 لأخذ تصور عام عن حركات المولى الحسن انظر مقالة: أحمد علمي، "حركتا السلطان الحسن الأول إلى سوس (1882-1886)"، ندوة مدينة تزنيت وباديتها، في الذاكرة والتاريخ والمال والنقاوة، أعمال الأيام الدراسية 12-14 تشرين الثاني / نوفمبر 1993، مجلة دراسات، مشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير (1996)، ص 47-60.

61 نظم المولى الحسن حركته (الحركة هي: تنقل للسلطان وعسكره وحاشيته، والهدف منها ردع قبيلة ثائرة) إلى قبيلة إداوتنان في (19 تموز / يوليو 1886)، وهو التاريخ الذي يتزامن مع الحركة الحسنية الثانية إلى سوس، بغرض إشراقه على إعادة التمثيل المخزني بسوس وأحوازها. ويُروى أنَّ "ال NANIN" حاصروا المولى الحسن الذي كان مُسانداً بفرق عسكرية، من "حاحا" و "هوارة" و مجموعة من قواد النواحي، بدور "آلمَا" وهو ما اضطره إلى سلك طريق آخر يؤدي إلى القبيلة عبر "أشكُوش" و "تمام عيش"، وبعد المختار السوسي الوحيد الذي انفرد بهذه الرواية التي رجحت كفة انتصار المولى الحسن على التنانين. وقد استطاع السلطان أن يصل إلى أعلى مراتفات القبيلة وهي "تيقي"، ويشير السوسي أنَّ هذا التقدم أضطر الساكنة إلى الاستسلام وتقدم الهدايا التي قبلها بالرفض واصفاً التنانين بـ"الجياع". أما الرواية الشفوية التي استقيناها من أفواه رجالات القبيلة الذين عاصر أجدادهم هذا الحدث فترجح كفة التنانين على كفة المولى الحسن، بحيث حقووا "أدواً" بطلية ضد المخزن الجائز" يقول أحدهم. ويذهب

القائد بوعشرة الذي لقي حتفه هو الآخر بعيد مغادرة السلطان القبيلة<sup>(62)</sup>. وهو ما يعني أن القبيلة لم تخضع قط لقائدٍ مخزني<sup>(63)</sup>. فمنذ أن حل بها الولي الصالح سيدى إبراهيم بن علي التيغانييني (ت. 1581) خلال الفترة الوطاسية<sup>(64)</sup>، ظلّ التانانيون يعذّبون بركته مناعةً ضد أي تدخل مخزني، فالقبيلة مصونة من المخزن ببركة هذا الولي الصالح؛ يقول أحد التانانيين<sup>(65)</sup>: "لقد دخلت القبيلة في مجال البيعة ولم تكن مطيعة للمخزن"<sup>(66)</sup>. وقد ساعدتها في ذلك موقعها الجغرافي الذي أبعدها عن تنفيذ قرارات المخزن التي يسري تطبيقها على سوس الأدنى، فقد دبرت شؤونها بنفسها من خلال مؤسسة تُفلاس التي كانت تقوم مقام المخزن، لكن في إطار مجال البيعة لا مجال للطاعة. وباستثناء كتاب البربر والمخزن للسوسيولوجي الكولونيالي روبيرو مونطان<sup>(67)</sup> ومقالته "التنظيم السياسي والاجتماعي لقبيلة إداوتان"<sup>(68)</sup>، وكذا التحفة التي جاءت متداولة في مؤلفات المختار السوسي<sup>(69)</sup>، فإن الحديث عن تاريخ قبيلة إداوتان يبقى أمراً صعباً، في ظل ندرة المصادر<sup>(70)</sup>. وعلى حدود علمنا فإن الجامعات المغربية فارغة من مادة علمية أكاديمية حول هذه القبيلة<sup>(71)</sup>؛ فباستثناء مخطوطة

البعض من أبناء القبيلة إلى أن أجدادهم استخدموها قوة المياه المتعددة، ولساعات النجف سلائعاً لعرقلة مسار الحركة الحسينية والدفاع عن القبيلة (رواية الحاج بوفود رحمة الله). وما يقصد رواية السوسي، مغادرة السلطان القبيلة دون سبق إعلام أهلها وهو ما يدل على أنه كان أكثر حيطةً وحذرًا من أبناء القبيلة الذين يصعب إخضاعهم. والواقع أن كل فريق يريد أن يتصرّ على الفريق الآخر للتظاهر بالبطلاني، ومن جهتها فرواية المختار السوسي ورواية التانانيين تحتاجان إلى ما يغضدهما وبشدّ أزههما، وفي ظلّ الحصار غير المبرر المفروض على الوثائق المحلية من طرف ورثتها، ونظراً لما يمكن أن تحمله وثائق الخارجبة الفنسية من أحكام غرضة، فإنه يصعب علينا الجزم برواية السوسي أو تصديق روايات التانانيين التي يتداخل فيها الأسطوري بالواقعي، انظر بخصوص هذه القطفة: محمد المختار السوسي، *إليغ قديماً وحديثاً*، هيأه للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني، ط 4 (الرباط: المطبعة الملكية، 2005)، ص 294؛ السوسي، خالل جزولة، ج 4، ص 89-88.

62 عين السلطان القائد بوعشرة لإدارة شؤون القبيلة، لكن خصوصيات هذه المرحلة بقيت حلقة مفقودة لم تتم دراستها إلى حدود الآن، كما أنها لم تجد أي إشارة في متون الأرشيفات المعتمدة في هذه الدراسة. وتأمل أن يرفع ورقة الوثائق حصارهم لبيان حقيقة ما جرى والتبيّن بين ما هو أسطوري وما هو واقعي في صراع المولى الحسن مع أبناء هذه القبيلة "الثائرة". ويجمع سكان إداوتان الذين أخذ عنهم السوسي روايته الواقعية أنَّ السلطان اختلف عن أنظار القبيلة دون سابق إشعار تاركاً وراءه الهدايا التي فقامت له، فهل يتعلّق الأمر بانهزام معنوي للسلطان وهو الذي تجمع عنه المصادر أنه "عاش فترة حكمه على صهوة جواده"، بتدخل بركة الولي الصالح "سيدي علي بن إبراهيم التانانييني"، كما هو متسرّخ في متخيّل التانانيين إلى يومنا هذا، لإبعاد بطش السلطان عنهم، راجع: السوسي، خالل جزولة، ج 4، ص 89-88.

63 هذا لا يعني أنَّ القبيلة كانت "سابقة"، فقد انتظمت تحت قيادة شيوخ القبائل الذين توافر لديهم كل شروط الرئاسة والزعامة، ومنهم: الحاج الحسن بنوكة على "تانكرت"، والشيخ أنظام على "أنكريم"، وأحمد أشوابي على "أيت وأغزون" والشيخ سعيد بن الطالب على "أوركا" والشيخ الأشقر على "إمي ميكى"، والشيخ أحمد بن علي على "اللما" يافنفاسن، انظر: محمد أيت الحاج، *لاماح الحياة الثقافية بحاجة وإداوتان خلال القرن التاسع عشر*، أعمال الدورة الأولى: الثقافة الشعيبة الوحدة في التنوع (1980)، ص 96-97.

64 الوطاسيون هم حجاج (وزراء) بني مرين، استغلوا ضعف الدولة المركزية ليؤسسوا دولةً خاصة بهم سميت في المصادر التاريخية "مملكة فاس" لأن حكمهم لم يتجاوز فاس.

65 السوسي، خالل جزولة، ص 89.

66 حدد المخزن "مجال الطاعة" في القبائل التي تدفع القرائب للجباة المكلفين بهذه المهمة، أما "مجال البيعة" فهو الذي تابع ساكتته عاماً وخاصة السلطان الحاكم دون أن تدخل تحت طاعته. لقد أثبتت الجهاز المخزني العلوى "عجزه" عن إخضاع القبائل السوسيّة للمركز خلال الفترة الموسومة في المصادر التاريخية بـ"السيبة"، فقبلوا "الثانانيين" بالقائد كان يقتضي شروط اتسامه بالواجهة والتدين واتمامه لأبناء جلدتهم حتى يضمّن مصالح الفئات الاجتماعية من عامة وخاصة، ما يعني أنَّ التانانيين لم يرفضوا المخزن بوصفه جهازاً وإنما رفضوا طريقة انتقامه القidad وفرضهم عليهم بالقوة، فالثانانيون ميليون لبناء القبيلة أكثر من الأجانب (الحايين)، ولليونة أكثر من القوة، راجع بهذاخصوص: حنديان، ص 315.

67 Robert Montagne, *Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc: essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (groupe cheluh)* (Paris: éd. Alcan, 1930).

68 Robert Montagne, "Organisation sociale et politique des tribus berberes indépendantes: Les Ida Ou tanan, Haut Atlas occidental," *Revue des Etudes Islamiques*, cahier II (1927), pp. 223-247.

69 كتب المختار السوسي كتاباً عنوانه رحلة من الحمراء إلى إيفي ذيبله بالحديث ثلاث قيائل: حاجا، وإداوتان، وأكادير ومعه كسيمة ومسكينة. وقد طرق للحديث عن القبيلة ورجالاتها ووصف مدارسها ومؤسساتها الدينية، إلا أنَّ الرحالة نُشرت من دون التطرق للتفاصيل التاريخية عن قبيلة إداوتان، انظر بخصوص هذه القطفة تقديم عمر أغا كتاب *البلدة الثانية ذات المواهب الربانية*. وتطرق بعض كتب محمد المختار السوسي ملادة إداوتان كما هي الحال بالنسبة إلى: *المعشوب* (ج 15)، ومن أفواه الرجال (ج 1-2-3)، وخالل جزولة، (ج 4)، والإغيات، (ج 2)، وإليغ قديماً وحديثاً.

70 تتوفّر أسر "بوناكه" المستقرة حالياً في "تازراكا إنجعاف"، وأسرة أنظام "باقضري"، وأسرة أتير "بتشكجي"؛ على وثائق محلية، وقد ذكرت هذه العائلات باللّفظ أو صراحةً في وثائق الأرشيف الدبلوماسي التابع للخارجية الفنسية.

71 لا تشفي مادة إداوتان المدونة في موسوعة معلمات المغرب، كما وضعها محمد أيت الحاج، غليل الباحث ولا تدعو أن تكون عصارة ما قدّمه المختار السوسي وروبير مونطان؛ الأول في كتابيه خلال جزولة، وإليغ قديماً وحديثاً الثاني في كتابه البربر والمخزن. ويمكن أن نستثنى دراسة: محمد أيت الحاج، *مظاهر الحياة الثقافية بحاجة*

لأحمد الكاشطي بعنوان: "البلدة الثانية ذات المواهب الريانية"<sup>(72)</sup> فإن المادة المصدرية راكدة في الأرشيف الدبلوماسي التابع للخارجية الفرنسية، حيث وقفت على عدد من الوثائق<sup>(73)</sup> بإمكانه أن يحل لغاز المؤسسة الاجتماعية التي نحن بصدده دراستها ومقارنتها<sup>(74)</sup>، ومن ثم إعادة كتابة التاريخ الثاني، لكن شريطة مقارعة هذه الوثائق بنظيرتها المحلية التي ينكمتم عليها ورثة الأسر التي تولّت القيادة والشيخة في هذه القبيلة<sup>(75)</sup>.

يمكن ملامسة الأدوار البطولية والتاريخية لهذه القبيلة من خلال تصدي رجالاتها للغزو البرتغالي؛ فمحمد بن سليمان الجزوبي<sup>(76)</sup> أرشد ووضع التنانين بمخاطر الغزو الإيبريري الذي تعرضت له المنطقة خلال القرن الخامس عشر الميلادي. ونظراً لقربهم من ميناء أكادير، فقد قام التنانين بدورٍ بطلوي في رفع راية السعديين الذين أطاحوا آخر قادة الإيبريريين المرابطين في رأس "كير" خلال القرن السادس عشر. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرفت القبيلة حضور القائد عبد الله أبىهـي<sup>(77)</sup> الذي ظل حريصاً على تأديب القبيلة الخارجة عن طاعة المخزن، فقد أحق بها دماراً مادياً ومعنوياً لما كان خليفةً بالحاصرة السوسية، تارودانت.<sup>(78)</sup>

## قبيلة إداوتنان في الأرشيف дипломاسي الفرنسي

تكشف وثائق المركز дипломاسي في نانت (Nantes) بفرنسا، أن قبيلة إداوتنان كانت حاضرةً خلال مرحلة "التهedia" التي أعلن عنها المقيم العام ليوطـي Lyautey<sup>(79)</sup>، فمباشرةً بعد توقيع عقد الحماية بتاريخ 30 آذار / مارس 1912، أعلنت القبيلة عصيانها المدني على المستعمر، وعلى الأجهزة المخزنية العتيقة التي أبقى عليها الاستعمار، كما ساهمت أنظمتها الاجتماعية بخاصية ثفافـلـاس أو "آيت الغـرـفـ" كما تسمى محلياً، في تماسك القبيلة واتحادها؛ فقد تصدّت لكل نزاع أو فتنة يمكن أن تثيرها الوضعية الحرجة التي أصبح عليها المغرب خلال العشريـة التي سبقت توقيع الحماية<sup>(80)</sup>؛ وهي الفترة المسماة في المصادر الكولونيـالية بـ"السيـبةـ" ، وقد أسهـب روـبـيرـ موـنـطـانـ

وادـاوـتنـانـ وهي أطـروـحة لـنـيلـ دـبـلـومـ الدـرـاسـاتـ العـلـيـاـ العـمـقـةـ فيـ الأـدـبـ الـعـرـبـيـ نـوـقـشـتـ سـنـةـ 1994ـ فيـ رـحـابـ كـلـيـةـ الـآـدـابـ وـالـعـلـومـ الـإـسـلـانـيـةـ فيـ الـربـاطـ.

72 يـعـدـ أـحـمـدـ الـكـاشـطـيـ (1892-1954)ـ أحـدـ أـعـمـدـ الـمـدـرـسـةـ الـعـتـيقـةـ فـيـ "الـأـلـاـ"ـ وـمـقـمـ الـطـرـيقـةـ الـتـجـانـيـةـ فـيـ هـنـاكـ وـقـدـ قـامـ بـأـدـوارـ طـلـاطـيـةـ خـالـلـ الـفـتـرـةـ الـاستـعـمـارـيـةـ،ـ كـمـاـ يـرـجـعـ لـهـ الفـضـلـ فـيـ نـشـرـ الـطـرـيقـةـ هـنـاكـ وـتـلـقـيـنـ أـوـرـادـهـاـ.ـ وـقـدـ أـلـفـ مـخـطـوـطـةـ الـبـلـدـ الـتـانـيـ ذـاتـ الـمـواـهـبـ الـرـيـانـيـةـ الـتـيـ تـمـ وـثـيقـةـ تـارـيـخـةـ شـاهـدـةـ عـلـىـ مـرـورـ عـلـمـاءـ كـثـيرـ بـالـنـطـقـةـ أـغـلـبـهـمـ تـاجـانـيونـ (ـحـقـقـ الـمـخـطـوـطـةـ الـطـالـبـ مـحـمـدـ بـلـيـشـ المسـجـلـ فـيـ الـفـوـجـ الثـانـيـ مـنـ سـلـكـ الـماـسـتـرـ 2010-2012ـ وـحدـةـ تـارـيـخـ الـجـنـوبـ الـمـغـرـبـ،ـ بـإـشـارـةـ الـدـكـتـورـ مـبـارـكـ لـمـينـ،ـ كـلـيـةـ الـآـدـابـ وـالـعـلـومـ الـإـسـلـانـيـةـ اـبـنـ زـهـرـ أـكـادـيرـ)،ـ وـعـلـىـ حـدـ عـلـمـهـ هيـ النـسـخـةـ الـوحـيدـ الـمـحـقـقـةـ إـلـىـ حدـودـ كـتابـةـ هـذـهـ الـأـسـطـرـ.

73 قـمـتـ بـزـيـارـةـ عـلـمـيـةـ لـمـركـزـ الـأـرـشـيفـ الـدـيـپـلـوـمـاسـيـ فـيـ نـانتـ CADNـ التـابـعـ لـوزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ الـفـرـنـسـيـةـ،ـ خـالـلـ الـفـتـرـةـ الـمـمـتدـ بـيـنـ 12ـ وـ28ـ نـيسـانـ /ـ أـبـرـيلـ 2012ـ،ـ وـوـقـفتـ عـلـىـ مـحـفـظـيـنـ تـهـمـانـ تـارـيـخـ هـذـهـ الـقـبـيلـةـ،ـ بـخـاصـيـةـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـالـبـلـدـيـاتـ الـأـلـوـيـةـ الـلـاـخـصـاـنـةـ فـيـ هـنـاكـ،ـ وـقـدـ قـامـ بـأـدـوارـ طـلـاطـيـةـ خـالـلـ الـفـتـرـةـ الـاستـعـمـارـيـةـ،ـ كـمـاـ يـرـجـعـ لـهـ الـفـضـلـ فـيـ نـشـرـ الـطـرـيقـةـ هـنـاكـ وـتـلـقـيـنـ أـوـرـادـهـاـ.ـ وـقـدـ أـلـفـ مـخـطـوـطـةـ الـبـلـدـ الـتـانـيـ ذـاتـ الـمـواـهـبـ الـرـيـانـيـةـ الـتـيـ تـمـ وـثـيقـةـ تـارـيـخـةـ شـاهـدـةـ عـلـىـ مـرـورـ عـلـمـاءـ كـثـيرـ بـالـنـطـقـةـ أـغـلـبـهـمـ تـاجـانـيونـ (ـحـقـقـ الـمـخـطـوـطـةـ الـطـالـبـ مـحـمـدـ بـلـيـشـ المسـجـلـ فـيـ الـفـوـجـ الثـانـيـ مـنـ سـلـكـ الـماـسـتـرـ 1912-1956ـ Marocـ serieـ cabinet diplomatic note n°8ـ notes concernant le personnel no. 15ـ les idaoutananـ Reclamationـ notifications aux puissances-voyages divers (1917-1922)ـ Marocـ direction des affaires indigènes no. 13 organisation 1917-1921ـ).

74 كانت إداوتنان خلال الفترة الاستعمارية خاصةً لرئيس ناحية مراكش، ويستفاد من خلال التقارير الاستخباراتية التي تحتفظ بها وزارة الخارجية الفرنسية أن المنطقة لم يتم إخضاعها إلا بعد صراع مماثل مع أبناء القبيلة، انتهت بهمادنة الأعيان من جهة، واعتماد الطيران الحربي من جهة أخرى: مديرية الشؤون الأهلية، المحفوظة، مجموعة وثائق مراكش وأحوازها، الرقم التسلسلي A 456، إداوتنان، وثائق الأرشيف дипломاسي، نانت، فرنسا.

75 بـخـاصـيـةـ أـسـرـةـ "ـبـونـاكـةـ"ـ بـ"ـتـشـكـجيـ"ـ وـأـسـرـةـ "ـأـشـاوـ"ـ بـ"ـدـوارـ إـشـكـ بـتـقـيـ".ـ

76 محمد بن سليمان الجزوبي الشمالي الحسني (1404-1465م)، أبو عبد الله، عالم دين سني على طريقة الأشاعرة، وفقـيـهـ مـالـكيـ،ـ وـصـوـفيـ عـلـىـ طـرـيـقـةـ،ـ منـ ذـرـيـةـ إـدـرـيسـ بنـ عـبـدـ اللهـ بنـ الـحـسـنـ الـمـشـنـىـ بنـ الـحـسـنـ السـبـطـ بنـ عـلـىـ أـبـيـ طـالـبـ،ـ صـاحـبـ كـتـابـ دـلـائـلـ الـخـيـرـاتـ فـيـ الصـلـاةـ عـلـىـ النـبـيـ.

77 السـوـسـيـ،ـ المـعـسـولـ،ـ جـ 15ـ،ـ صـ 12ـ.

78 المـرـجـعـ نـفـسـهـ،ـ صـ 13ـ-12ـ.

79 أول مقيم عام بالمغرب (1912/1925).

80 وـقـعـتـ الـحـمـاـيـةـ فـيـ فـاسـ بـتـارـيـخـ 30ـ آـذـارـ /ـ مـارـسـ 1912ـ بـحـضـورـ السـلـطـانـ الـمـولـيـ عـبـدـ الـحـفـيـظـ وـالـسـفـيرـ الـفـرـنـسـيـ لـوـرـينـ.

في حديثه عن أهمية هذه التنظيمات في مواجهة السياسة الكولoniالية كما سرّى لاحقاً<sup>(81)</sup>. ونظرًا لوقع القبيلة المحسن والمنيع، فإنَّ القادة الفرنسيين لم يجدوا بدًّا من مهادنة أعيان إداوتنان، بخاصة عندما فرَّ إليها أشدُّ أعداء فرنسا و"المخزن العتيق"، القائد محمد أَنْفُلُوس<sup>(82)</sup> الذي كان قائدًا على سوس وحاجا زمِن المولى الحسن وبابه عبد العزيز الذي خرج عن طاعة المخزن بعد أُفول نجمة عشية هزيمة أحمد الْهِيَة في وقعة "سيدي بوغتمان" الشهير، والمُؤرَّخة في 6 أيلول / سبتمبر 1912<sup>(83)</sup>. كما رفض بعض الزعامات التي عهد إليها حكم القبيلة قبل الاستعمار أيَّ هدنة أو مفاوضات مع الاستعمار؛ ستفضي إلى وقوع القبيلة تحت رحمته، وبالمقابل نعت التانانيون في المراسلات التي تحتفظ بها فرنسا بعضهم بـ"الكافار"<sup>(84)</sup> لأنَّهم خرجو عن طاعة فرنسا، مما يؤكّد وجود تيارين متعارضين حول مصلحة القبيلة ومستقبلها. ومن خلال الاطلاع على وثائق الأرشيف الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية بانط<sup>(85)</sup> يتضح أنَّ الخصوص التام للقبيلة تم بتاريخ 1927<sup>(86)</sup>، بعد التفاخر مع أعيان إداوتنان، وتوجيه الساكتة ومنع وصول المواد الغذائية والمؤن إليها وقصفها بالذخيرة الحية. وانتهى الأمر بإسناد القيادة الثانية لأسرة "بُوناكَة" التي تتكتم اليوم على موروث مراسلاتها مع القيادات المخزنية والزعamas الاستعمارية.

## إداوتنان: بين تجاذبات بلاد المخزن وبلاد الفوضى

ارتَّينا أن نستعيير مفهوم "بلاد الفوضى" بدل "بلاد السيبة" حتى نقلل من الحمولات الأيديولوجية والقديحة لدلالة المفهوم الأخير. وقبل أن نرجع إلى موقع قبيلة إداوتنان بينهما، نشير إلى أنَّ قضية "السيبة"<sup>(87)</sup> التي وردت في عدد من المراسلات الفرنسية المعتمدة في هذه الورقة، وتشبَّهت بها مجموعة من الكتب الأجنبية، وبالخصوص تلك المعتمدة في هذه الدراسة، أثارت حفيظة المؤرخين المغاربة أكثر من الأجانب؛ فالطرح الوطني كان يهدف إلى تأسيس مدرسة ونسقٍ تاريخيين لم يكتب لهما الوجود، من أجل الرد على مزاعم الطرح الكولونيالي، وهذا مشكل آخر وقع فيه جلُّ الدراسات المغربية سواء المقدمة منها<sup>(88)</sup> أو المتأخرة؛ ومنذ حصول المغرب على استقلاله توجهت الكتابة التاريخية في المغرب بزعامة أقطاب من قبيل جرمان عياش ومحمد حجي ومحمد المنوي وعبد الله العروي، لإثبات وجود وظائف الدولة المغربية وديموتها عبر التاريخ، وأنَّها لم تكن في حالة تسبيب كما زعم الكولونياليون وربما هو الطرح نفسه الذي سبقهم إليه عبد الرحمن بن زيدان مؤرخ مدينة مكناس<sup>(89)</sup>.

81 Montagne, *Les Berbères et le Makhzen au Sud du Maroc*, p. 345.

82 استقر القائد محمد أَنْفُلُوس في "أيت عيسى" وهي قبيلة تشكَّل حدودًا بين حاجا وإداوتنان، بعد سقوط مقر قيادته "بِتْمُورِين" على يد القوات الفرنسية (انظر ترجمته في الجزء 20 من كتاب المسؤول للمختار السوسي).

83 مراسلة الضابط اليوتان لوبيرون مكتب الشؤون الأهلية، الأرشيف الدبلوماسي بانط CADN، فرنسا.

84 مراسلة محمد بن محمد أَنْظَام إلى باشا أكادير يصف فيها الخارجين عن طاعة فرنسا بـ"الكافرة"، وقد اعتمدنا النسخة العربية المترجمة إلى الفرنسية على يد ضابط عسكري برتبة "ملازم أول".

85 وثيقة استخاراتية مؤرخة بتاريخ 14 تشرين الأول / أكتوبر 1927، وثائق الأرشيف الدبلوماسي، فرنسا.

86 مراسلة الكولونييل قائد قبيلة إداوتنان، ناحية أكادير، 15 تشرين الأول / أكتوبر 1927، وثائق الأرشيف الدبلوماسي، نانط، فرنسا.

87 تعامل الكتابات المغربية مع هذه المفاهيم بنوع من الحيطة والحذر، وتستبدل بمفاهيم أخرى تحمي حقوق الدولة والهوية للمغاربة (بلاد الفوضى والنظام مقابل بلاد السيبة والمخزن)، راجع: عبد الحميد احساين، *الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية، 1912-1940* (الرباط: منشورات أمل، 2015)، ص 67؛ أو (بلاد البيعة وبلاد الطاعة) مقابل (بلاد المخزن وبلاد السيبة)، انظر: حنديان، ص 45.

88 أخص بالذكر هنا دراسة أحمد التوفيق إنولتان، ودراسة محمد حجي الزاوية الدلائية، ودراسة جرمان عياش حرب الريف، ودراسة عبد الله العروي الجنوبي الثقافية والاجتماعية للوطنية المغربية، هذا في ما يخص الدراسات المتقدمة، أما الدراسات المتأخرة فقد جاءت على شكل منوغرافيات اقتصادية ودينية واجتماعية.

89 حاول عبد الرحمن بن زيدان وهو نقيب الشرفاء العلوبيين بمكناس ومؤرخها أن يثبت الحضور الدائم للدولة من خلال استدلاله بمجموعة من الوثائق والمراسلات التي يتضمنها كتابه إتحاف أعلام الناس بأخبار جمال حاضرة مكناس (5 أجزاء).

سلطت الدراسات الكولونيالية الضوء على مسألة السيبة بعد وفاة المولى الحسن<sup>(90)</sup>، بحيث رصدت تساميها مع وصول المولى عبد العزيز إلى الحكم ابتداءً من عام 1900، مع الأخذ في الحسبان فترة الاستبداد المخزني التي شملت وصاية "أبا حماد" على العرش الذي كان قد أبعد أسرة الجامعي؛ وهم أخوال السلطان مولاي الحسن، ليدخل المغرب في مسلسل من الصراعات الثانية يمكن أن نسميه بلغة اليوم "حرباً أهلية". وقد توصل الأجانب إلى أنه لا بد من تدخل آلتهم العسكرية لحماية السلطان من ثورات القبائل؛ ويجرّنا هذا الحديث للتوقف عند فترة حكم المولى عبد الحفيظ (1906-1912) السلطان المبایع بشروط قبلية<sup>(91)</sup>، ولقد كانت ثورة أهل فاس ضد العثة الفرنسية التي تقرر تأسيسها لحفظ السلام والأمن بعد مقتل الطبيب الفرنسي موشان في مراكش، ذريعةً لتدخل المدفعية الفرنسية والفتكت بأهل فاس في إطار ما كان يُعرف "بأيام فاس الدامية" التي وقعت خلال شهر نيسان / أبريل من عام 1911، والتي لا تزال مأساتها موثومة في الذاكرة الفاسية<sup>(92)</sup>. بالنسبة إلينا بوصفتنا مشتغلين في الحقل التاريخي مستحضرين ما يقتضيه المنهج العلمي من صرامة في تدقير الحقائق والتزام الموضوعية، ارتينا أن نتوقف عند جذور مسألة السيبة وتقسيم النتائج التي توصلت إليها البحوث الأجنبية، مع الأخذ في الحسبان ردة فعل الكتابة الغربية حول هذه القضية، لكن دون أن نتجاوز مجال الدراسة المرتبط بمؤسسة ثئفلاس في مجال قبيلة إداوتنان.

نستعرض أولاً شهادات لرويير مونطان حول قضية "السيبة" التي ستر نفسها من حيث مقاصدها وغاياتها. ومن بين هذه الشهادات، ما دوّنه هذا السوسيولوجي الكولونيالي في معرض حديثه عن دولة العلوين قوله: "واستهل الفيلاليون السلطة بطريقة حازمة حيث عملوا منذ البداية على الحد من دور شيوخ الزوايا المساندين من القبائل البربرية، فقضوا على الزاوية الدلائية ومملكة ترزوالت. أتمَّ مولاي إسماعيل العملية بحزمٍ عندما أسس جيشاً من الزنوج وزعّهم على مختلف القصبات المبنية على طول طرق المغرب. ولم تُثْبِّتْ هذه القلاع في مختلف مناطق بلاد المخزن القديم، ولكن على الطرق الجبلية في أهم الطرق المؤدية إلى بلاد البربر. ومن الأكيد أنَّ المخزن في عهد مولاي إسماعيل عرف عدة اضطرابات لكن السلطان قضى حياته فوق جواهه من أجل إخماد هذه الثورات وتقليل نفوذ قبائل أعلى الجبال التي يصعب الوصول إليها. وكان على من جاء بعد مولاي إسماعيل القيام بمهمة صعبة، هي التخلص من الجيش البخاري الذي يمثل خطراً حقيقياً على السلاطين الضعاف. وهكذا لاحظنا أثناء حكم مولاي عبد الله انಡاع اثننتي عشرة انتفاضة على الأقل مع اتساع بلاد السيبة. وحاول السلاطين الثلاثة الذين جاؤوا بعد سيدي محمد بن عبد الله، ومولاي سليمان، ومولاي عبد الرحمن، المحافظة على تقليد المخزن أمام التراجع الاقتصادي للمغرب بتعنيف الزنوج غير المنضبطين وتوزيع القبائل العربية من الكيشن عندما تتمرد والقيام (عند الإمكان) بحوارات الشرطة في بلاد البربر دون تكبّد هزائم قاسية، باستثناء الهزيمة القاسية التي تكبّدها مولاي سليمان عام 1812 على يد أبيث أوَّمَالُو والقبائل الصَّنْهاجية للأطلس المتوسط الخاضعة للشيخ أمهاوش، كما لوحظ امتداد بلاد السيبة إلى حدود أبواب الرباط ومكناس وفاس. وقد حاول آخر السلاطين العلوين مولاي الحسن استعادة نهج مولاي إسماعيل فأخذ النصارى أسلحتهم العصرية من بنا دق ورصاص ومدفع، واستطاع أن يعيد النظام إلى بلاد المخزن والبلاد المغربية، وأن يحكم قسماً من بلاد البربر باستثناء تلك الواقعة في أعلى الجبال، ومراقبة تحركات الأطلس الكبير والأطلس الصغير. بل استطاع أن يستميل أحد زعماء

<sup>90</sup> تسبّبت وفاة المولى الحسن عام 1894 في ثورة القبائل على القواد الذين عيّنهم بظهائر مخزنية شريفة في إطار سياسته الرامية إلى إعادة التمثيل المخزني بالأصقاع التي لا تطالها الأحكام المخزنية كما هي الحال بالنسبة إلى "سوس" و"واد نون" اللذين نالا نصيب الأسد من هذا التمثيل. واعتمد الكولونياليون هذه الغرفة لتبرير مسألة "السيبة" وغزوهم المغرب بعد 18 سنة من وفاة السلطان.

<sup>91</sup> أهمها رفض شروط الخزيرات (1906) التي قبل بها سلفه المولى عبد العزيز، والقضاء على الشائر المدعى "بومحارة" الذي استنزف دخول الدولة وربط علاقات بإسبانيا، والتراجع عن خصوبة المكوس.

<sup>92</sup> محمد معروف الدفالى، *أصول الحركة الوطنية بين السلفية المجددة والسلفية الجديدة*، منشورات مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع (الرباط: مطباع الرباط، 2014)، ص. 61.

الأطلس، موحاً أو حمُّونَ الزياني الذي سيصبح فيما بعد زعيم البربر المناهضين للاحتلال الفرنسي. وقد ذهب هذا المجهود الكبير سدى أمام سنوات الفوضى بعد وفاة السلطان. ووصلت اضطرابات بلاد السيبة أوجها عام 1907 عندما حلّت القوات الفرنسية<sup>(93)</sup>.

### ماذا يستفاد من شهادة روبيرو مونطان بخصوص قضية بلاد السيبة؟

بعد قراءة ما جاء على لسانه وتحليله، يبدو لنا أنَّ "السيبة" لا تعود أن تكون ثوراتٍ رافضةً جور المخزن، وليس جهاز المخزن في حد ذاته. وهو ما يصح النظرة الكولونيالية لهذه القضية التي يمكن أن تحاكي اليوم "احتجاجاً سياسياً ضد فساد أجهزة الدولة"، مع العلم أنَّ هذا الاحتجاج السياسي يمكن أن يتطور إن لم تكن هناك حلول ناجعة للحد من "الفوضى" بلغة مونطان الذي وقع في الخلط بين جور المخزن الذي يتخذ أشكالاً عدة؛ كتأديب قبيلة ثائرة ضد قائد عينه السلطان ولم ينل رضى الساكنة، أو رفض هذه القبيلة تأدبة الضرائب، وعدم الاعتراف بحق جباتها نظراً لتوالي سنوات الجفاف والمسعفات<sup>(94)</sup>. ما يعني أنَّ جميع قبائل المغرب التفت حول السلطان وبابيته، لكن بعضها لم يكن مطليعاً قراراته الجائرة التي كانت تتعارض مع روح الأعراف التي يعود بعضها إلى مئات السنين.

يجب أن يقرأ الرفض من منظور أثربولوجي ثقافي صرف، وليس من زاوية تاريخية تدافع عن أحد الطرفين. فكلُّ من سيقرأه بطريقته الخاصة، لكن إذا ما ربطناه بعادات الناس في قبائلهم سيكون تفسيرنا لهذا الرفض، مبرراً بكون هذه الساكنة أرادت المحافظة على موروثها الثقافي لأنَّ التفريط فيه، كما هو واضح في متخيلها الشعبي، عازٌّ سيلاحقها على مر الزمان<sup>(95)</sup>. ولعل مضمون السيبة في منظور روبيرو مونطان، ومن خلال الطريقة التي قدمه بها وهو يحاضر في معهد الدراسات الإسلامية بباريس وجامعة السربون، يخدم مصلحة الأجانب أكثر من مصلحة الأمازيغ؛ فالعرب لم يطمسوا حضارة الأمازيغ وإنما أحذثوا نوعاً من "التنافُف" إن صح التعبير. وهذا ما لم يفهمه مونطان ولم يستوعبه أتباعه، أو بالأحرى غضوا الطرف عنه؛ وإلا بهم نفس اهتمام الأمازيغ بالدين الإسلامي الذي نزل بروح اللغة العربية على الرغم مما قيل عن تجاوزات المسلمين في حق هؤلاء، منذ زمن الولاة الأمويين والعباسيين، كونهم غزاً جاؤوالينهبا خيرات شمال أفريقيا<sup>(96)</sup>.

يتناهى ما قدمه مونطان حول "السيبة" مع ما كان يصبو إليه. لقد أكد دون شعورٍ منه أنَّ المناطق التي لا تناهَا أحكام السلطان هي المناطق التي تبعد عن المركز، وهي فكرة روج لها ابن خلدون، وتوصَّل إليها أحمد التوفيق في استنتاجاته لدراسة قبيلة "إينولتان" بقوله: "إنَّ المخزن كان يتسم باسم الدولة التقليدية، أي بتناقص نفوذ الدولة كلما ابتعدنا عن المركز، وهي سمة لم تكن خاصة به، بل كانت تتطبق على كل الدول ما قبل الرأسمالية"<sup>(97)</sup>. وهي ظاهرة ظلت مألوفة بالنسبة إلى المغاربة، فالمخزن يقوى في المركز (عاصمة السلطان) ويضعف في الهوامش والأطراف. والمقصود بالضعف هنا الخروج عن طاعة السلطان وليس عن بيته. كما أنَّ

93 مونطان، ص 34-35.

94 محمد الأمين البزار، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سلسلة رسائل وأطروحتات، رقم 18 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1992)، ص 160-162.

95 على سبيل المثال لا الحصر، يجمع التنانين على أنَّ الشخص الذي يبيع أرضه التي ورثها عن أجداده، كأنما يخلع ثيابه أمام الناس؛ وهو ما يفسر أنَّ المغاربة الأجانب الذين استقرُّوا في قبيلة إداوتنان لم يتمكنا من الحصول على ملكية الأرض وظلوا تابعين للملاءك الأصليين، ومن بينهم العائلات التي تحمل لقب "أمزيل أبي الحداد". إنَّ بيع الأرض (العقار) للغرب عن القبيلة هو خلُعٌ للثياب أمام الناس، مما يفيد كشف العورة، وهو ما يتناقض مع روح الإسلام الذي ينص على ستّتها، وبناءً عليه، فإنَّ بيع أجدتهم أرضه يقابل في المنظور الديني اقتراف جُرمٍ كبير لا يُغفر.

96 على سبيل المثال لا الحصر نهج الأمويون سلوكيات تتعارض مع الدين الإسلامي من قبيل استرقاق خمس الأمازيغ، وفقاً لمبدأ تخميس الفتائم "تخميس البربر"، واعتبارهم عيدها للخلافة وممثلتها بعين المكان. وهو ما يتعارض مع منطق النص الشرعي، على أساس أنَّ المسلمين إخوة بعض النظر عن اللون والجاه والنسب، انظر بخصوص هذه النقطة: محمد ياسر الهلالي، "الدين والنسب واللغة مركبات هوية الأجداد"، زمان، العدد 26 (كانون الأول / ديسمبر 2015)، ص 29.

97 أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان 1850-1912، ط 2 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983)، ص 470.

النماذج التي استعرضها مونطان تقيد بالرجوع إلى المصادر الأصلية؛ بحيث كان المغرب يعرف ثوراتٍ في حالة وفاة الحكام، وبالخصوص بين أفراد الأسرة.

يُعبَّر إِذَا على روبيرو مونطان أنه لم يترى في جمع تاريخ مجالٍ لا يتقن لغته، ولا يكاد يفهم وضعه السياسي والاجتماعي. نجد هذا التصور أيضًا عند المفكر المغربي عبد الله العروي الذي استحضر النموذج الأميركي الذي "يستهويه كل ما كتبه الفرنسيون وبعطيه قيمة أعلى من قيمته الحقيقة"<sup>(98)</sup>. في نظرنا، لو عاد مونطان ومناصروه إلى نماذج بعینها من تاريخ المغرب<sup>(99)</sup>، وعلى سبيل المثال دولة المرينين<sup>(100)</sup>؛ لوجدوا أنَّ "السيبة" التي عدوها خروجًا على طاعة المخزن وفسحًا لبيعة السلطان ظاهرة متصلة في المجتمع المغربي عبر التاريخ<sup>(101)</sup>. فقد ثبت أنَّ هذا المفهوم شاع بين فقهاء العصر المريني<sup>(102)</sup>؛ ففي عدد من فتاواهم طرحت مسألة "البجور" أو "الشغور" من المحاكم بصدق صحة العقود والحيازات؛ لأنَّ شرط اليقين عندهم مرتبط بوجود الوازع السلطاني<sup>(103)</sup>.

لنستعرض الآن أهم الردود التي قدّمتها مؤرخون مغاربة حول قضية السيبة، والتي ترمي في مرمى الطرح الوطني المناهض لهذه المفاهيم المسقطة على ظواهر لم يستوعبها المخبرون والمجندون للكتابة حول مغرب القرن التاسع عشر. وقد قام السوسيولوجي والمؤرخ المغربي محمد العيادي في مؤلفه "دراسات في المجتمع والتاريخ والدين" بمحاوله لم شمل الرؤى المناهضة للحق المفاهيمي الذي وظفه المستعمر لضرب وحدة المغرب وسيادته. ونورد في مقدمتها موقف المفكر المغربي عبد الله العروي الذي بلور فيه تصحيح الأخطاء التي وقع فيها المستعمر بسبب ليس في فهم النص المخزني، فهذه المغالطات المتعمدة ظلت متداولةً ليس فقط لدى المخبرين أو الدولة الفرنسية الحامية، وإنما حتى بين الباحثين الأجانب وبعض الباحثين المغاربة؛ فلا يمكن تصفّح مؤلف دون مصادفة تصدع الرؤى بين طرح أجنبى يبرر قضية "السيبة" من خلال نماذج مستقاة من المغرب، وطرح وطني ظل متھمناً عقودًا من الزمن لدحض الطرح الأجنبي من خلال إعادة فهم الواقع المغربي القبلي.

98

عبد الله العروي، *مجمل تاريخ المغرب* (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1984)، ص. 26.

99 مثلاً استتمالية المخزن شفاء دار إيلين، فلا هو استأصل جذورهم كما فعل مع الدلائين، أو تركهم ينفردون بالملك، وفي المقابل وظفّهم لضبط المجال السوسي في علاقته مع الدور الكبّري (دار تمانارت قرب طاطا، قيادة أولاد جرار بتزنيت، دار بيروك بودونون)، فالثورات التي كانت تندلع ضدّ الحركات المخزنية أكثر من تلك التي كانت ضدّ هذه الرعامات، فهل يتعلق الأمر باستقلال الهاشميين عن المركز كما ذهب رواض السوسيولوجيا الكولونيالية؟ إنَّ الأمر لا يعود أن يكون اقصاصاً للقوة العسكرية والكلفة المادية التي تحتاج إليها حركة موجهة لصنيع في حجم سوس، وقوفة شريرة في مستوى رجالاته، راجع:

Justinard Liopold, "Notes sur L'Histoire du Sous au XIXe siècle," *Hesperis*, vol. VI (1926), pp. 351-364 ; Paul Pascon, "le commerce de la maison d'Illigh, d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem, Tazerwalt 1850-1875," *Annales E.S.C.*, no. 3-4 (Mai-Aout, 1980), pp. 700, 729؛ خديجة الراجي، *مساهمة في دراسة تاريخ الزاوية السمالية في مرحلة التأسيس (1460هـ-1564هـ)*، بحث لنيل درجات الدراسات العليا، إشراف الدكتور مصطفى ناعيمي (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1991)، ص 146-160؛ شفيق أرفاك، *قيادة تمانارت بين التزام المحيط القبلي والسلطة المخزنية: 1334-1934*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، إشراف الدكتور محمد حمام، ج 1 (أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007)، ص 148-156؛ رباع رسيدى، *الرعامات المحلية بسوس وعلاقتها بالمخزن: سوس الأقصى خلالربع الأخير من القرن التاسع عشر، ماجستير في تاريخ الجنوب المغربي*، إشراف الدكتورة خديجة الراجي (أكادير: جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010)، ص 125-130.

100 حكمت المغرب ما بين (1244-1465هـ).

101 يذهب السوسيولوجي وال محلل السياسي المغربي محمد الطوزي، إلى عَدَ "السيبة" ظاهرة لتجديد النخب المغربية والإبقاء على حيوية المخزن واستمرارية أجهزته، فالمخزن في منظوره هو من يسمح بظهور هذا التمرد السياسي، ذلك أنَّ فتح دماء جديدة في جسم المخزن، ومن دونها سيطر فكرُ يحارب التغيير ويحيي السلطان وحاشيته مما يعجل بسقوط الدولة، وهذا حدث مع المرابطين الذين اعتمدوا نخبة الفقهاء المؤسسة للدولة والتي تستتبّ لاحقًا في سقوطها، انظر: الطوزي، ص 53.

102 يذهب محمد بن عبد الله الكيكى إلى تقديم مفهوم فقهى لـ"البلاد السائبة"، ففي منظوره البلاد السائبة هي "مجموع الأقطار التي لا يطمئن فيها صاحب الحق الشرعي على حقه" ويرى "أحمد التوفيق" أنَّ المفهوم الذي قدمه الكيكى لـ"البلاد السائبة" وإن اختلف مع طرفية ترويج الكولونياليين لهذا المفهوم في دراستهم " فهو يلتقي معه في نهاية المطاف في الإغضان عن الواقع الذي تحكم في التطور التاريخي" ، راجع: محمد بن عبد الله الكيكى، *مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال*، تحقيق أحمد التوفيق (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص 27-51.

103 محمد العيادي، *دراسات في المجتمع والتاريخ والدين*، سلسلة دراسات (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014)، ص 140.

لقد حاول عبد الله العروي توضيح قضية أساسية أثناء تناول قضية "السيبة"، وهي أن المخزن ظل لفترات طويلة يعتمد جهازاً مفاهيمياً قابلاً للتأويل في مراسلاته لمثليه في الجهات والأقاليم (الأطراف، الهوامش) وممثلي الدول الأجنبية وخاصة (فرنسا، وإسبانيا، وإنكلترا)، وهي المفاهيم التي سُتشتغل في غير محلها لدعم الأطروحت الكولونيالية<sup>(104)</sup>.

وخلصت دراسات أخرى تصب في تصورنا نفسه لـ"مؤسسة تفلاس" في علاقتها مع المخزن؛ كون هذه المؤسسة لم تكن تعبر عن إرادة الساكنة للاستقلال عنه بوصفه "عرضاً عريضاً دخيلاً" وأهمها خلاصات على المحمدي في دراسته ومقارنته لقضية "المخزن والقبيلة" من خلال نموذج "آيت بعمزان"؛ فـ"آيت بعمزان، وسائل قبائل سوس الأقصى، لم تكن خارجة عن طاعة المخزن، كما تفيد مصادر أوروبية مغرضة، ووثائق مخزنية كانت تستهدف موازنة ضعف السلطة المركزية ودرء الأطماع الاستعمارية، وإنما ظلت علاقتها بالمخزن إلى حدود 1882 تتميز بخصوصيات [...] وجود مؤسسات تقليدية تشرف على سير الحياة داخل القبيلة، وفقاً لأعراف تضبط علاقتها بالمخزن منذ ما قبل القرن التاسع عشر"<sup>(105)</sup>.

إن المخزن في تصور علي المحمدي "جهاز وأية ردع"، فالطاعة كانت محددة في أداء الضرائب للمساهمة في إيجاد دخل قار للمخزن، لتجاوز مشاكل التنقل وتنظيم حركات لردع الثوار والرافضين لأداء الضرائب<sup>(106)</sup>. وهي الخلاصات والاستنتاجات التي خلص إليها سابقاً كل من عبد الله العروي وأحمد التوفيق. فالتفويف يرى أن: "المخزن كان يتسم باسم الدولة التجزئية التقليدية، أي بتناقص نفوذ الدولة كلما ابتعدنا عن المركز، وهي سمة لم تكن خاصة به، بل كانت تطبق على كل الدول ما قبل الرأسمالية"<sup>(107)</sup>. ولعل هذا الاستنتاج يأخذ تبريره مما أشار إليه ابن خلدون منذ ما يزيد على سبعة قرون ونيف، بقوله: "الدولة في مركزها أشد مما تكون في الطرف والنطاق"<sup>(108)</sup>.

إن ما راكمه مفهوم "السيبة" من روئي وطنية منافحة للتصور الكولونيالي، أو ما تمت الإشارة إليه ضمناً في مصادر دفينة جعلا عبد الله العروي يضع حدأ لهذا الصراع الذي لن يخدم أفق البحث التاريخي وبناء مدرسة وطنية حديثة لا تحاكي المدارس الأجنبية.

بالعودة إلى العصر المريني نجد أن المصطلح كان متداولاً ولم يطرح أي إشكال يتعلق بحملته الأيديولوجية<sup>(109)</sup>، فـ"السيبة" أو "السائبة" مفهوم تم تداوله في مراسلات وفتاوی الفقهاء، وكانت في منظورهم تعبيراً عن الجبورة أو مسألة الشُّغُور من المحاكم<sup>(110)</sup>؛ مما يفيد بأن الجهاز المخزني كان يمثل الواقع السلطاني. ولعل استعمال "القوة المفرطة" هو تبرير للاعتراض على قرارات المخزن. لهذا، فالعلاقة بين المخزن والرعية هي علاقة مدي وجزر بين الحاكم والمحكوم، مرتبطة بأداء المغارم والتتسخيرات. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لوحظ توظيف مفهوم "السيبة" في غير محله بسبب التدخل الأوروبي؛ فالمnexاطق المنيعة تضاريسياً أو الشاغرة بفعل البعد المجالي كما هي الحال بالنسبة إلى إداوتنان كانت تثير قضية "السيبة"، لأن الحضور المخزني في جهات البلاد مرتبط أساساً "بطبيعة وسائل الإنتاج، ودرجة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي".<sup>(111)</sup>

104 المرجع نفسه، ص 134.

105 علي المحمدي، *السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج آيت بعمزان* (الدار البيضاء: توبقال، 1989)، ص 116-117.

106 المرجع نفسه، ص 87.

107 التوفيق، ص 469.

108 المرجع نفسه.

109 المرجع نفسه، ص 75.

110 الكيكي، ص 26-27.

111 Larbi Mezzine, *Le Tafilalt, Contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII et XVIII siècles*, serie Theses 13 (Rabat: Publication de Faculte des lettres et des sciences humaines, 1987), p. 367.

إن الجباية هي العنصر الأساسي في العلاقة بين المخزن والمجتمع أو مؤسساته (الججماعة، ثُنفلاس، أيت الرّيغين...) لذلك يجب فهم العلاقة المؤطرة لمفهوم "السيبة" انطلاقاً من الجمع بين المخزن والمجتمع الذي تسرى في شريانه قراراته (المخزن)؛ وإذا تتبعنا مجريات الأحداث وخاصة خلال فترات المسْبَقات والجوائح أو الأزمات السياسية التي تندلع عند وفاة السلطان أو بالصراع حول الملك، سنجد أن "القبائل لا ترفض المخزن ما لم يطالها بالأموال والخدمات [...]" نظراً لضعف إنتاجها، وفي هذه الحالة يضطر المخزن إلى ردعها بتنظيم حركات عسكرية، فيقع الاحتكاك والاصطدام، أما إذا كان للمخزن في عين المكان جهاز [...] قادر على إذلال الرّقاب فإنه لا يزال يبتز الأموال، ويعتبر الأمم إلى أن يقع الانفجار، وعادةً ما تكون وفاة السلطان هي الفرصة المواتية لهذا العصيان، إشارة إلى سقوط الهيبة المعنوية، ونذيرًا بمناقشة الحساب<sup>(112)</sup>. هذا الاحتمال الأخير هو الذي يبرر تسيّب قبيلة إدواتنان ضد المخزن، لأنّ المجال كان شاغرًا من الوازع السلطاني، فكما أشرنا في أكثر من مقام، ألغت هذه القبيلة المشيخة من أبناء القبيلة وليس القائدية من أبناء حاحا وأحوازها.

نخلص إلى أنّ قبيلة إدواتنان تندرج ضمن الصيغة الأولى من مفهوم "السيبة" التي قدّمها أحمد التوفيق<sup>(113)</sup>، فهي بلاد تشكو شعوراً؛ أي غياب الحكم "الشعري" المعين من الإمام، أو من ينوب عنه، عاملاً كان أو قاضياً<sup>(114)</sup>، وما يبرر "تسبيّب" القبيلة موضوع الدراسة هو اعتمادها "العرف بدل الشرع"، وهو المفهوم العميق "للسيبة" في منظور عبد الله العروي<sup>(115)</sup>. مما لا يعني أنّ القبيلة كانت ضد "النظام القائم" في المركز الذي يتربع السلطان في أعلى هرميته. هذا المفهوم الأخير للسيبة هو ما عبر عنه عبد الله العروي، والذي يفيد "الثورة ضدًا على ظلم الولاية والقياد وعدم كفاءتهم"<sup>(116)</sup>. أما السيبة بمفهومها المعاصر فقد نشأت في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي (1757-1790) بعد مرحلة ثورة الباخر<sup>(117)</sup>، وعمقت عميقاً كثيراً عام 1856 بعد أن وقع عبد الرحمن بن هشام (1822-1859) مرغماً، المعاهدة التجارية البريطانية مع نظيره الإنكليزي جون دريموند هاي.

إن السيبة من منظور عبد الله العروي تتخد أشكالاً عدة لكنها تفيد معنى واحداً هو "ضعف قدرة المخزن الإدماجية"<sup>(118)</sup>. وتدرج قبيلة إدواتنان ضمن المستوى الثالث الذي يقابل "الاستقلال المحلي المنوح؛ لأنّ المنطقة ليست غنية ولا فائدة منها بالنسبة إلى السلطة المركزية"<sup>(119)</sup>. وهو الأمر الذي سبق أن أشار إليه السلطان المولى الحسن في إحدى مراسلاته إلى خديمه محمد بركاش، بقوله: "... واستعن بالله ثم بعض من هناك على هذا الغرض، إن ذكروا لك أكادير (في إشارة إلى النصارى)، فأعلمهم بأنّ أكادير دشة على حجرة ملتفة بالغابة وسط قبيلة إدواتنان، وهم جباله (في إشارة إلى ساكنة إدواتنان) لا تناهى لهم الأحكام، ولا يحصل لهم الغرض"<sup>(120)</sup> (في إشارة إلى وجود مؤسسات تنظم الحياة الاجتماعية والقانونية لساكنة).

خلاصةً لما سبق يتضح أنّ قضية "السيبة" أو بلاد "الفوضى" خلال القرن التاسع عشر الممتدة<sup>(121)</sup>:

112 التوفيق، ص 585-595.

113 الصيغة الثانية كما قدّمها أحمد التوفيق تمثل بوجود الحكم داخل المجال أو من ينوب عنه، ويعين هذا الحكم بظهير شريف، لكنه يكون جائزًا على العباد أو مهملاً للبلاد.

114 التوفيق، ص 590.

115 عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية: 1830-1912 (باريس: مطباع ماسبيرو، 1977)، ص 163-167.

116 المرجع نفسه، ص 168.

117 المقصود بهم حيش عبيد البخاري الذي كونه السلطان العلوي المولى إسماعيل.

118 العروي، ص 182.

119 العيادي، ص 142.

120 رسالة المولى الحسن إلى خديمه محمد بركاش، الوثائق، مجموعات دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، العدد 10 (2000)، ص 240-241.

121 في هذا السياق، يقصد بالقرن التاسع عشر الممتدة خلال الحقبة الزمنية التي تشمل أواخر القرن الثامن عشر والعشرين الأولى من القرن العشرين، راجع بهذا الخصوص: محمد القبلي، تاريخ المغرب، تحرير وتركيب (الرباط: مطبعة عكاظ الجديدة/منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011)، ص 445-522.

- ليست مرتبطة بقبيلة المجتمع المغربي، ومن هنا، فهي غير مرتبطة بمجتمع إداوتنان لأنّه قبلي.
- المخزن عنصر لا بد منه لخلق توازن داخل المجتمع، وغيابه ينفي الحديث عن "السيبة" أو "بلاد الفوضى"، لأن الأحداث التي كانت تندلع بين الفينة والأخرى كان سببها المخزن؛ ومن الأمثلة على ذلك حركة المولى الحسن إلى إداوتنان عام 1886.
- تتحذ السيبة تعبيرات مختلفة، بحسب المكان والزمان؛ فالسيبة في إداوتنان ليست هي السيبة في "دُمنَاتْ" ، أو في "تَرْزُوَاتْ" أو "أَيْثَ بَعْمَرَانْ".

## مؤسسة ئنفلاس في إداوتنان: بعض آليات التدبير الجماعي للشأن المحلي

سبقت الإشارة إلى أن قبيلة إداوتنان احتضنت عالماً ومتصوفاً، مثلت زاويته محجاً للتبرك بكراماته واستحضار منجزاته وأدواره، وهو الرمز الديني الذي أعطى مؤسسة ئنفلاس مشروعيتها وأحاطها بهالة من القدسية والاحترام. إنه سيدي إبراهيم بن علي التيعاني ميني<sup>(122)</sup> (ت. 1581) وكانت زاويته مركزاً روحيَا لساكنة إداوتنان؛ لم تكن مصالحها تتعارض مع مؤسسة ئنفلاس، لأنهما يقعان في منطقة تجعلهما حرين طليقين، كما أنهما كانا معارضين المخزن السعدي والعلوبي إلى حين وقوع المنطقة تحت الاستعمار الفرنسي في عشرنيات القرن الماضي. ومؤسسة ئنفلاس ليست متوازنة كما فهم بعض الكولونياليين، فهي تتأسس بناءً على اختيار عريض عن كل مكونات القبيلة (قرية، وفخذ، وبطن، وفصيلة)<sup>(123)</sup>؛ إذ يخضرون مع ئنفلاس القبيلة في كل مجتمع. وفي إداوتنان فإن الترشيح لمنصب العضوية يتم بطريقة "ديمقراطية" كما يذهب إلى ذلك صاحب "البرير والمخزن"<sup>(124)</sup>، ويشرط في الأعضاء الوجاهة والاستقامة والنزاهة والقدرة على تحمل المسؤولية؛ ومن وقع عليه الاختيار يفرض عليه "تطيق اللوح" ، فإن خرج عن "القاعدة القانونية، مصدر التشريع" ، يعاقب بما أمرت به الجماعة وكأنه يؤدي "يمين خطّة القضاء".

ينتاخى "أنفلوس" أجره من الذئائر التي يعاقب بها المخالفون. أما القضايا التي يُنتاخى فيها فهي جنائية وتجارية "خطة الحسبة". كما أنه يتولى تطبيق الأحكام القضائية التي أصدرها الفقهاء؛ وخاصة تلك التي تتعلق بالعقارات وتنظيم أراضي الجماعة وتنظيم الرعي... وكذا هناك "فاللين" متخصصون في "قضاء الأسرة"<sup>(125)</sup>. أما مسائل الشرع فهي بعيدة كل البعد عن ئنفلاس، لأنها ليست من اختصاصهم<sup>(126)</sup>. وتعد قضية الماء وتوزيع حصصه على الدواوير وساحتتها في المجتمع "التَّانِي" من القضايا التي عالجتها ونظمتها

<sup>122</sup> توجد زاويته في منطقة "أضمين" بين إداوتنان و"أشڭروض" ، وهو ذو نسب شريف من بنى عمومه القطب الصوفي سيدي "أحمد أوموئي" نزيل تازروالت. وهو تميّز بأبي عبد النعيم يحيى الحاجي، انظر ترجمته عند: محمد الصغير الإفراقي، صفوة من انتشار من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، تقديم وتحقيق عبد المجيد خيالي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 269 وما يليها؛ عبد الرحمن الجشتيمي، الفوانيد الجمة في إسناد علوم الأمة، تحقيق اليزيد الراخي، تقديم محمد المنفي (ابن بورقيبة: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 293؛ أحمد بن محمد الحضيري، طبقات الحضيري، تحقيق محمد البغوي، ج 1 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)، ص 125-126؛ محمد بن أحمد البغوي، مناقب العقيلي، تحقيق محمد المختار السوسي (الرباط: مطبعة المختار السوسي، 1987)، ص 34؛ الرسموكي، وفيات الرسموكي، تحقيق محمد المختار السوسي (الرباط: مطبعة الساحل، 1988)، ص 12؛ الكشطي، الورقة رقم 120 (مخطوط خاص)؛ السوسي، المعسول، ج 15، ص 73 وما يليها.

<sup>123</sup> هناك أعيان ثلاثة فروع قبلية داخل إداوتنان، وهي "إفسفاسنْ" و"أيت واغرُونْ" و"تائڭرُثْ".

<sup>124</sup> قدّم روبيرون مونطان ترتيباً هرمياً للتركيبة الاجتماعية في إداوتنان ينطبق مع هرمية مؤسسة ئنفلاس وجاء كما يلي: المرابطون، والشيخوخ المسنون، والنبياء، انظر: أفا، ص 148؛ وكذلك:

Montagne, "Organisation sociale et politique des tribus," p. 135.

<sup>125</sup> أفا، ص 149.

<sup>126</sup> يميز عمر أفا في دراسته التي أحلنا عليها بين "العدل الجماعي" و"العدل الشرعي" وهو تعبر في نظره عن مبدأ فصل السلطات، فالمسائل المدنية ينظر فيها أعيان ئنفلاس، في حين تسند أمور العقار والأحوال الشخصية للفقهاء. المرجع نفسه، ص 149.

هذه المؤسسة<sup>(127)</sup>. ونظراً لكون اقتصاد قبيلة إداوتنان يعتمد على هذه المادة الحيوية، وكون هذا المورد محظوظ جدلاً وصراحتاً دائم، تذهب ضحيته أحياناً أرواح كثيرة<sup>(128)</sup>، فقد سمحت كفاءة النفاليس بحسن تدبيره وتوزيع حصص متساوية على الفلاحين؛ بحيث كان أعضاؤها يقتربون نظاماً لتوزيعه، كما يحددون حقوقه والعقوبات الضرورية للمخالفين لأنظمة التوزيع. بهذا المعنى فمؤسسة ثنفلاس تتظيم سياسياً أكثر مما هو اجتماعي، على حد تعبير روبير مونطان، لأنَّه يملك السلطات الثلاث<sup>(129)</sup>، وبناءً عليه، تدافع المؤسسة عن حدود القبيلة وتسرُّب على ضمان احترام الحياة الاجتماعية؛ إنَّه نوع من التضامن والتكافل الاجتماعي في المجتمع الجبلي. ولضبط مهماتها فقد شكلت لجنيات "شرطة الماء"<sup>(130)</sup>، حيث يتم انتقاء أعضاء عن كل فخذ للحراسة ليلاً ونهاراً، وتكون مهمتهم الصعود من الساقية حتى مفترق السوقى الرئيسية لمراقبة قوات السقي ومنع سرقتها، أو تسرب المياه، وهذه المهمة يصطلاح عليها باللسان المحلي بمصطلح "إمزَّالْنَ"<sup>(131)</sup>. وبالقرب من ضريح سيدي إبراهيم بن علي التبغاني، تعيش السلطة الدينية لهذا الولي الصالح أدوار ثنفلاس، ويتم الأمر نفسه بالقرب من "زاوية أَسْقَالْ" بتڭرُّت إحدى قبائل إداوتنان<sup>(132)</sup>، بحيث تحضر السلطة الدينية وتحصل الزاوية على حنص من أيام الجريان للأودية القريبة منها، وبالخصوص خلال الموسم السنوي<sup>(133)</sup>، حيث يحج إلى زاوية سيدي إبراهيم من حاجا ومسكينة وكسيمة وإداوتنان والصويرية...؛ فسلطة الزاوية في المجتمع القبلي تسمى على جميع السلطات، لأنَّ المصلحة واحدة بين عامة المجتمع الثنائي وخاصةً؛ إذ يؤمن الجميع هنا ببركة الأولياء وكرامات المتصوفة لإبعاد الخطر عنهم وجلب المصلحة إليهم.

## مؤسسة ثنفلاس: سلطات متداخلة وتفصيرات متضاربة

انفرد روبير مونطان، بوصفه أول سوسيلوجي كولونيالي، بالكتابة عن مؤسسة ثنفلاس في قبيلة إداوتنان<sup>(134)</sup>، فخصص لها دراسةً جامعيةً مانعةً<sup>(135)</sup> ارتفت بهذه المؤسسة إلى مستوى "أوليغارشية محلية"<sup>(136)</sup>، لكن نتائج دراسته التي كانت تحت الطلب جاءت مجانيةً

<sup>127</sup> إنَّ وسائل الري العتيقة والتقلبات المناخية والتنوع الطبوغرافي، كلُّها عوامل ساهمت في اعتماد العرف والشرع من أجل توزيع متكافئ للماء، وعليه، فالعرف سينظم علاقة الفرد بالجماعة، فلما في هذه المنطقة أكثر أهميةً من الأرض نفسها، وهي ملاحظات سبق أن خلص إليها أحمد التوفيق في مقارنته لقبيلة إنولتان في منطقة دمنات المغربية. ونظراً لأنَّ علاقة الفرد بالجماعة في مسألة تدبير الماء قابلة للتاثير بسبب الاختلاف في تدبيره، أو بسبب الأزمات الطبيعية، أو طبيعة وسائل الري، فإنَّ أعضاء ثنفلاس يتذلون لفض النزاع القائم، انظر: بنمية، ص 306.

<sup>128</sup> هناك روايات متباينة تتناقضها الساكنة المحلية تفيد بأنَّ بعض فروع القبيلة التي تحمل أسماء فروع قبلية أخرى في الأطلس الصغير، مثل "تڭرُّت" و"تِيمُولَاي"، تفسر بالهجرات الموسمية لبعض ساكنة إفراز من الأطلس الصغير، واستقرارها في جبال إداوتنان بحثاً عن مورد الماء، وقد تزامن ذلك مع فترات الطوععين والمسغبات التي عصفت بسوس ولعل أخطرها أوبئة القرن السادس عشر، وبداية القرن التاسع عشر، راجع بهذا الخصوص: البزار، ص 97-85.

<sup>129</sup> أفاد، ص 148.

<sup>130</sup> محمد مهدان، الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسيلوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسوق بوابة تودغي (أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، 2012)، ص 125.

<sup>131</sup> المرجع نفسه، ص 115.

<sup>132</sup> وثيقة استخاراتية من الضابط الملازم أول لوبورن إلى قائده ناحية أكادير وأحوازها، مؤرخة في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1926 (وثائق مركز الأرشيف الدبلوماسي، نانت، فرنسا).

<sup>133</sup> يُنظم موسمان سنويان بزاوية سيدي إبراهيم بن علي التبغاني، الأول يوم الخميس الأول من شهر تشرين الأول / أكتوبر الفلاحي، والثاني يوم الخميس الأول من آذار / مارس الفلاحي، ويحتج إليه جميع بنى قنانة.

<sup>134</sup> Montagne, "organisation sociale et politique," p. 131.

<sup>135</sup> سماها في النص المترجم إلى العربية بالجمهوريات البربرية: المؤسسات السياسية والاقتصادية، انظر: مونطان، ص 67-81.

<sup>136</sup> يرى روبير مونطان أنَّ الأنظمة التي سادت في قبائل شمال أفريقيا قد حافظت على نمط حكمها وتقسيمتها السياسي البعيد كلَّبعد عن النظام السياسي الذي ابتكره وأبدعه العرب والأتراك، مما يعني أنَّ القبيلة، موضوع الدراسة، حافظت على استقلاليتها عن المخزن العربي "الدخليل" في منظور روبير مونطان، فهو يرى أنَّ هذا النظام الذي اتبعته قبيلة إداوتنان في تدبير شؤونها السياسية أقرب إلى النظام الجمهوري، وقد صرَّح أنه كان مجرَّداً على توظيف مفاهيم من قبيل (الجمهورية، والأوليغارشية، والحكومة) من أجل "تعيين الشكل القاري للحكومة البربرية، لأنَّه لا يوجد في لغتنا لفظ مناسب"، مما يعني أنَّه سقط في مأزق لغوية أكثر منها أيديولوجية؛ ويعترض عن ذلك صراحةً بقوله:

للسواب والموضوعية التاريخية<sup>(137)</sup>، بعيدةً عن أهداف مؤسسة ئنفلاس وغاياتها، كما حدها الفقهاء<sup>(138)</sup>. ونسجل هنا أنَّ القبيلة لم تكن متساوية كما زعم مونطان، ولم تكن خاضعة لسلطةٍ واحدة<sup>(139)</sup>. الواقع، وهذا رأي يمكن مناقشته ولا يمكن الجزم به، أنَّ بعض قبائل سوس الأقصى وحاجا كان على الأقل تتنظم سلطات مختلفة<sup>(140)</sup>، مع الأخذ في الحسبان مؤسسة ئنفلاس بوصفها أعلى هيئة سياسية في المجتمع الثاني؛ فهناك سلطة شيخ الزاوية، وسلطة الفقيه وسلطة المخزن وممثليه من قوادٍ وشيخوخ<sup>(141)</sup>، إضافةً إلى هؤلاء يقوم عرفاء ئنفلاس ووجهاؤها مقام القاضي والسلطان في تسيير شؤون القبيلة وتدييرها كي لا ينفرد الأئمَّار بالقرارات، حتى لا يكون حكمه قاسياً، أو غير ديمقراطي على حد تعبير روبير مونطان. وبعد الحركة الثانية للمولى الحسن (1886) يعوض القائد تلك المؤسسات المخزنية<sup>(142)</sup>.

كانت مهمة ئنفلاس تناوبيةً. وقد أشار روبير مونطان إلى انفراد قبيلة إداوتنان بهذا التنظيم السياسي<sup>(143)</sup>، بحيث تعقد الاجتماعات كل خميس تزامناً مع السوق الأسبوعية، وكذلك داخل ضريح سيدي إبراهيم بن علي التغانيي، أو "عند أحد بيوت الأعضاء، أو في ضريح مسجد، أو تحت شجرة، أو في بيدر"<sup>(144)</sup>. إذ يتم عقد الجمع العام لانتخاب مجلس ئنفلاس. وتتفق داخل هذا الضريح الأحكام، وتبقى الساكنة حرّةً في اختيار من يمثلها. كما يتم اختيار ممثلي عن كل أسرة كبيرة. وخلال مناقشة القضايا المطروحة على المجلس من

"لا يوجد في لغتنا لفظ مناسب، فلا يتعلّق الأمر بتاتاً بحكومة تقاضي أو تفرض تعاون القوات، فإذا تعلّق الأمر حقيقةً بالجمهورية فإنها أوليغارشية".، ثم يتبينه السوسiological الكولونيالي ليتنهى إلى كون النظام الذي ساد في قبيلة إداوتنان ضريبيًّا أكثر منه ديمقراطيًّا: "ولقل، حديثاً وبكل دقة، إن الحكومة البربرية هي حكومة "فوضوية" أي دون زعيم"، هذا الرأي في نظرنا وكما يفهم من شهادة روبير مونطان هو القائد الذي يعيشه السلطان بظهير سلطاني فيكون عيشه في المجال الذي يحكمه، انظر: مونطان، ص 69-70.

137 اشتغل روبير مونطان أستاذًا للسوسيولوجيا الكولونيالية - السياسية، لهذا فلا غرابة أن تكون دراسته حول البربر والمخزن إطاراً نظرياً لبناء المشروع الاستعماري.

138 الفقهاء هم من كانوا يقومون بصوغ الألواح، وبهذا يسودون ناصحهم للنفاليس، والراجح أنَّ أبناء سوس كانوا يرجعون إلى الشرع أكثر من العرف، في حالة وقوع التعارض أو التناقض، وهو ما يبرزه لوح "قبيلة باعقلبة" (توجد في سوس الأقصى قرب مدينة تزنيت)، انظر: أفا، ص 151.

139 يمكن التمييز بين سلطة جماعية يمارسها ئنفلاس وسلطة دينية يمارسها الفقهاء و"إكرامن" وسلطة سياسية يمارسها المخزن في شخص القائد والشيخ والجاي. وتحتفل أهمية كل من هذه السلطة بحسب الزمان والمكان والظروف التاريخية.

140 يستثنى من ذلك قبيلة "أيت عبد الله أسعيد" المرابطة بسوس الأقصى التي كانت تحتتمي بقبيلة "مجاط" (يسمى الحامي باللغة الشلحية: "أمعروس") لأنَّها لا تحمل السلاح لمواجهة العدو، فأعراها تحرّم عليها ذلك، بخصوص هذه النقطة راجع: السوسي، المعسول، ج 1؛

Jillali El Adnani, "Les Saints à l'épreuve du pouvoir : Histoire d'une sainteté et anthropologie d'une culture," *Haspréris-Tamuda*, vol. XLIII (2008), pp. 61-100; Jean Chaumeil, "Histoire d'une tribu maraboutique de l'Anti-Atlas : Les Ait' Abdellah Ou Sa'id," *Haspréris-Tamuda* (1952), pp. 195-218.

141 تكشف وثائق الأرشيف الدبلوماسي بانتظار أنْ تُقْرَأ قبيلة إداوتنان أفتلت أثُرَّ من القائدية، كما أنَّ حركة المولى الحسن إلى إداوتنان قبيلت برفض مسبق لقرارتها. فلم يعين السلطان أحد القواد الحاجين هناك ثم قتلته عندما وصل السلطان إلى سفح الجبل، كما نجد السلطان المولى الحسن يعترف بنفسه أنَّ هذه القبيلة لا تمتلك الأحكام السلطانية ولا يحصل لساكتتها بها الغرض، وقد أوردنا سابقاً هذه الإشارة في إحدى مراسلاته لخديمه بركاش.

142 على الرغم من أنَّ أبناء القبيلة فتكوا بالقائد بوعشرة الذي عيشه المولى الحسن قائداً على إداوتنان وأحوازها، فاستمرارية هذا المنصب المخزني، سيتم تفعيلها مع إحكام فرنسا قبضتها على المجال عام 1927. وبالحظ من خلال تحريات ميدانية قام بها بعض ضباط الشؤون الأهلية أنَّ إداوتنان أفتلت المشيخة أكثر من القائدية، مما يجعلنا نميز بين القائد الذي يعيشه السلطان بظهير شريف في إطار التمثيل المخزني، وهذا حدث يوضح خلال فترة حكم السلطان المولى الحسن، وقد نجح هذا التمثيل المخزني في المناطق السهلية التي يسهل على المخزن دخولها لروع أي حركة ثائرة، والقائد الذي يتشكل ويكون في الأصل فرداً من أفراد القبيلة، هذا الشكل هو الذي أثار انتباه روبير مونطان بحيث يخصّص في كتابه المجال عليه سابقاً (الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر) فصلاً جاماً ماماً حول شأنة سلطة القيادة وتطورها، انظر: مونطان، ص 83-100، وبالنسبة إلى قبيلة إداوتنان موضوع الدراسة، فإنَّها أفتلت الشيخ أو "أغفار" (اللغة المحلية) وقد لمع نجم عدد من الأئمَّار الذين وسعوا مجال حكمهم ليشمل قبائل أخرى غير تلك التي يتبعون إليها، ومن بين مؤلِّمَه أسرة بوناكدة التنانينية التي ورد اسمها أكثر من مئة مرة في وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، وفي بعض كتب المختار السوسي.

143 يرى روبير مونطان أنَّ النظام السياسي في قبيلة إداوتنان مرت بثلاث مراحل كبرى، هي: مرحلة "الأوليغارشية المستقلة" أو الجمهورية، حيث تسود الديمقراطية، ولا مجال للظلم بين أبناء القبيلة، ومرحلة "الاستبداد المستير" حيث تظهر ملامحه في شخص الأئمَّار الذي يستحوذ على المغارم لنفسه، مما يدفع مكونات القبيلة إلى التحالف فيما بينها (الأسرة، والقرية، وتقنيات)، ومرحلة الخضوع للمخزن حيث تظهر ثانويات من قبيل (العرف والشرع، والمخزن والسيبة، والعرب والبربر، والجبل والسهل...، وكلها مفاهيم غير صالحة لغير المطلق فيها)، راجع: مونطان، ص 107-109.

144 المرجع نفسه، ص 71.

الضوري استشارة جميع من كان ذا رأي صائب كالمرابطين والعلماء والرجال المسنين. وبعد تنفيذ الأحكام، يكلف طالب بكتابه تقرير بخصوص الحكم<sup>(145)</sup>.

يجد أنفلوس نفسه، في بعض الأحيان، في حيرة من أمره حينما يضطر إلى تطبيق أحكام وتدبرها في ما لا نص فيه (أي في ما لم تنص عليه الألواح والأعراف). ويحاول تجاوز ذلك بعقد اجتماعات دورية ومتتالية؛ ففي إداوتنان مثلاً تتعدد أماكن الاجتماعات؛ فتارة تكون في مقر السوق الأسبوعية التي تلتزمان مع يوم الخميس، وتارةً أخرى في مقر ضريح سيدي إبراهيم بن علي التیغاني، وأحياناً أخرى في مقر زاوية "أشقال"<sup>(146)</sup>، وهو ما نجده في قبائل الأطلس الصغير.

إضافةً إلى تحكيمهم في قضايا الأمن والاقتصاد، كانت جماعة ثنفلاس تنفذ الأحكام في المجال العقاري، وقضايا الإرث والأحوال الشخصية<sup>(147)</sup>، وإن كانت تحفظ من هذه النقطة على أساس أنّ "فصل السلط" كان المبدأ الأساسي الذي ساد في إداوتنان، حيث يختص القهاء بما يتعلق بالشريعة الإسلامية، في حين أنّ مؤسسة ثنفلاس تختص بمجال تنفيذ قرارات الفقهاء. وبتقاضى أعضاء مؤسسة ثنفلاس راتباً رمزياً<sup>(148)</sup> لا يربّ له من القبيلة أو الخزينة المالية، بل يؤخذ من الغرامات التي يفرضها على المخالفين في الأسواق والمواسم؛ بحيث قد تصل مستحقاتهم إلى نصف قيمة الغرامات المفروضة على المخالف، كما أنها في بعض الأحيان الأخرى لا تتجاوز الثلث.

يشير روبيرو منطان إلى الصعوبة التي وجدتها أعضاء ثنفلاس في عملية قسمة المستحقات، بقوله: "فترى المجلس يناقش أحياناً طوال ثلاثة أو أربع ساعات من أجل اقتسام مبلغ ثلات سنتيمات على سبعة عشر"<sup>(149)</sup>. وهو ما يدفعنا إلى التساؤل، هل كانت مؤسسة "ثنفلاس" نزيهةً في أحکامها القضائية الضرورية؟ أم أنّ أعضاءها اغتنوا على حساب التجار وساكنة القبيلة؟ مهما يكن الجواب فإنّ هذه المؤسسة لا يمكن أن تجعل القبيلة مستقلةً مخزنية؛ فأعضاء ثنفلاس كثيراً ما كانوا يتذمرون الطاقة المادية للقبيلة، ويشققون كاهل ساكنتها بالغرامات المادية التي قد تؤدي إلى إفلاس التجار، وتشريد الأرامل والأيتام<sup>(150)</sup>. وهو ما يجعلنا نطرح السؤال من جديد على روبيرو منطان عن مدى تراة هذه المجالس أو "الأوليغارشيات" على حد تعبيره؛ وهو الذي شدّ أزر أطروحة ميشوبليer Michaux-Bellaire الذي سبق له أن أشار إلى أنّ المخزن "عنصر عربي دخيل وغريب"، هدفه الفتاك بالقبيلة ومؤسساتها السياسية الممثلة في ثنفلاس<sup>(151)</sup>.

قدم روبيرو منطان إجاباتٍ متناقضةً، وذلك بقوله: "وظهر المساواة داخل مجلس الأعيان (ثنفلاس) في جمهورية بربرية (إداوتنان) بوضوح؛ فعل الرغم من خطوة المؤسسات المتساوية في المناطق التي يكون فيها الرأي العام أكثر ارتياحاً وبقسطة؛ حيث يكون للأغنياء منازل مشابهة لمنازل الفقراء، فإنّ الأغنياء هم من يمارس السلطة بطريقة خفية، إذ يوجد في كل مجلس ثنفلاس ثلاثة أو أربعة أغنياء يتنافسون على تقسيم السلط لصالحهم بطريقة خفية. وعندما يقدر شخص ما منهم على تغيير التشريع لا شيء يمنعه من أن يقدم رشوة"

145 رواية شفوية مستقاة من حوار دار بيني وبين أحد أعيان دوار أغري يوم 09/07/2007 في مدرسة الدوار.

146 زاوية ومدرسة عتيقة تقع في قبيلة تاڭنڭت بإداوتنان.

147 الشعاني، ص 66-124.

148 المرجع نفسه، ص 236.

149 منطان، ص 73.

150 أجمع بعض الفقهاء على أنّ سلط جماعة ثنفلاس على أموال المقربين من الجاني وممتلكاتهم، فيه معصية لله ورسوله وتجاوزاً لأقوه الشرع الإسلامي.

151 في مقابلة لي مع أحد أعيان القبيلة إداوتنان، أخبرني أنّ مجالس ثنفلاس كانت أحکامها جائرة وجعلت القبيلة "سائبة"، بحيث اقترف أحد القواد، والراجح أنه القائد "أشاو"، (لا تزال ذريته تستقر في دوار إشكُ الذي يبعد عن مركز إيموزار بحوالي 3 كيلومترات شمالاً) جرائم في حق أبناء القبيلة... تنهى الرجل قاتلاً كتاً في أمس الحاجة إلى من يخلصنا من هول هؤلاء، قلت له: من؟ فقال: لي أعضاء ثنفلاس الذين كانوا يورثون منصبهم ويستيرون أموال الناس (رواية شفوية، 22/12/2009)، بالعودة إلى مؤلف روبيرو منطان "الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر"، نجد لمضمون مقابلتنا ما يucchدها وبثتها إثباتاً صحيحاً.

لبقية أعضاء المجلس، بحيث نراه يمارس مهمات المقدم طوال عدة سنوات ضدّا للأعراف القضائية بأن تبقى هذه السلطة محصورةً في أمر واحد، وهو اجتماع المجلس عنده أحياناً وتقديم الولائم على شرف أصدقائه وارتداء ملابس مميزة<sup>(152)</sup>.

## خاتمة

من خلال تتبع كرونولوجيا القبيلة والمخزن ووظائف بعض مؤسساتها ذات البعدين الاجتماعي والسياسي، وبعد محاولتنا استنطاق المصادر المحلية وقراءة وثائق الأرشيف الأجنبي بحثيطةٍ وحضر، ومقابلة الروايات الشفوية بما يعضدها أو يدحضها في متون المراسلات الأجنبية والوطنية، يتضح أن مؤسسة ئنفلاس، بوصفها تنظيمًا اجتماعيًّا وسياسيًّا، تأسست لحفظ الأمن العام داخل مجتمعٍ قبلي اشتغل بالعرف أكثر من الشرع، وكانت قرارات المخزن لا تشمل بعضه لبعده عن المركز، وقد ساهمت الأزمات التي تعرض لها المغرب خلال الفترة الحديثة والتطورات الدينية التي شهدتها خلال الفترة نفسها، عندما انتقلت زاوية سيدي إبراهيم بن علي التیغاني ميني من مؤسسة للإطعام وتلقين الأوراد إلى مؤسسة مساهمة في التطورات والأحداث السياسية، لما نادت بالجهاد ونجحت في إبعاد الإيبريريين عن الشعور المغربي، ما أكسب المتصرفية إشعاعاً روحياً داخل القبائل. إن هؤلاء المتصرفون<sup>(153)</sup> أضفوا الشرعية على أحكام مؤسسة ئنفلاس بوصفها أعلى هيئة قضائية تتظر في أمور العامة، ونظرًا لأنّها وصفت بالبدعة فقد كان لا بد من تطوير النص الديني، لخدمة أهداف ئنفلاس؛ لهذا أجمع فقهاء سوس المتقدمون منهم والتأخرون على عدّ أعيان ئنفلاس لا يحكمون إلا بالشرع، فيه يحكمون وإليه يتحاكمون. أما العرف فلا يبحث إلا في الجزء المدني أو الجنائي فيقع تداخلُ بين الديني والسياسي<sup>(154)</sup>، وتتبع فيه المصالح المرسلة<sup>(155)</sup>، وسدّ الذرائع، وشرع من قبلنا. مما يقلل من طرح عبد الله العروي حول ارتباط السيبة بالبلاد التي يحكمها العرف. ومن جهة أخرى يعُد أبو يحيى الحاجي الشائر الذي ظهر في مغرب نهاية السعدين مرشدًا ومصلحًا، أول من أثار قضية "أعيان ئنفلاس"، وإذا ما كانت أحكامهم مطابقة للشرع الإسلامي أو منافية له. فقد طلب من فقهاء عصره الإفتاء بمشروعية ئنفلاس من عدمها، فكانت الأجوبة مختلفة؛ فمنهم من أفتى بوجوبها لأنّها تخدم المصلحة العامة، معتمدين في ذلك قواعد فقهية أصيلة من قبيل "الضرورات تبيح المحظوظات"، و"سد الذرائع"، و"شرع قبلنا". وحاول بعضهم أن ينفي شرعية هذه المؤسسة بدعوى تناقضها مع النص الشرعي ومناؤتها السلطة السياسية؛ على أساس أنّ السلطان هو الهيئة الوحيدة التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، لكن هؤلاء الفقهاء أفتوا تحت الطلب المخزني لعارضه أي مشروع سياسي يمكن أن يعصف بالدولة المركزية الحديثة (الدولة العلوية). ومنهم من كانت فتواه حلاً وسطًا وجوابًا معتقدًا، وفقًا للقاعدة الفقهية "لا ضرار ولا ضرار" على أساس أن تناول أحكام "أعيان ئنفلاس" ما للجاني من ممتلكات دون أن تتعداها إلى أقاربه من أرامل وأيتام.

إن مؤسسة ئنفلاس بهذه المعنى كانت حاضرة في أعراف قبائل سوس بخاصة، تلك التي كانت بعيدة عن المخزن، كقبيلة إداوتنان التي اجتهد أبناءها واقتربوا "أعيان ئنفلاس" أعلى هيئة لفض منازعاتهم وتدبير شأنهم المحلي، وعدوها من مكونات حياتهم الثقافية. ومن منظور آخر لم تكن هذه المؤسسة ديمقراطيةً في قراراتها، ولم تكن نزيهةً دائمًا في أحكامها، وهو ما يدحض بحوث روبيرو مونطان الذي وظّف مؤسسة ئنفلاس في غير محلّها، عندما عدّها مظهراً من مظاهر استقلال الأمازيغ عن العرب الذين يمثلهم المخزن العلوبي.

152. مونطان، ص. 87.

153. أهم هؤلاء القطب سيدي علي بن إبراهيم التیغاني ميني.

154. العثماني، ص. 93.

155. السوسي، المسؤول، ج 18، ص 197.

فكان خلاصات دراسته واستنتاجاتها تمهدًا للتفرقة التي كانت محتملة الوقع بين العرب والأمازيغ والتي توجت بظهور 1930 المعروف بالظهير البربرى، وخاصة أنّ صدور كتابه **البربر والمخزن** تزامن مع هذا الحدث، مما يقلل من موضوعية الكتاب ونزاهة صاحبه.

إنّ مفاهيم ذات حمولة أيديولوجية كـ"بلاد السيبة مقابل بلاد المخزن" وـ"البربر مقابل العرب" وـ"الشرع مقابل العرف" وـ"سكان السهل مقابل سكان الجبل"، يجب أن تُفهم في السياق الذي أتاحت فيه من خلال استحضار طبيعة المجتمع والاقتصاد والنظام السياسي القائم خلال تلك الفترات؛ فالسلطان كان يحكم بالرسالة وـ"الظهير"، وهما خطاب مخزني ذو حمولة سياسية ودينية تخرج عن سياقها إذا وُظفت في زمن غير زمانها. وهذا هو مأزق الدراسات الأجنبيّة التي أتّجها ضباط لم يكن همهم كتابة تاريخ بلادنا بقدر ما كان همهم الترقية بواسطة تقارير استخباراتية عن حالة قبيلة ما، بحيث ترفع إلى الإقامة العامة لتناول استحسان الدوائر العليا في الجيش؛ فريق أصحابها الضباط من "ملازم أول" إلى "قبطان" مروراً "بقائد" ووصولاً إلى رتبة "كولونيل" أو "جنرال". وهو ما يلاحظ في وثائق الأرشيف الفرنسي؛ ذلك أنّ مراسلات عديدة موجهة من ضباط إلى رؤسائهم تتّبّع أنّ هؤلاء تمت ترقيتهم في ظرف سنة من رتبة عسكرية إلى رتبة أخرى أعلى منها كما هي الحال بالنسبة إلى القبطان دوليريس دوكومب غيدون الذي تمت ترقيته إلى رتبة كولونيل بفضل بحثٍ أنجزه حول مؤسسة الزواج في إداوتنان عام 1927<sup>156</sup>. وأخيراً، فإنّ الموروث الثقافي لقبيلة إداوتنان يقع عليه حصارٌ شديد يقوم به من كان أجدادهم بالأمس "أعياناً لدى الاستعمار" أو ثواراً ضدّه، عليهم اليوم إطلاق سراح هذه الوثائق ومنحها لمتخصصين من أجل كتابة تاريخٍ موضوعي حول هذه القبيلة التي تخزن حقائقَ ما زلنا نجهلها إلى يومنا هذا.



<sup>156</sup> القبطان دوليريس دوكومب غيدون، بحث حول الزواج في إداوتنان، 1927 (وثائق الأرشيف дипломаси، نانت، فرنسا)، 27 صفحة.

## المراجع

### العربية

- أحساين، عبد الحميد. **الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية، 1912-1940**. الرباط: منشورات أمل، مطباع الرباط نت، 2015.
- أرفاك، شفيق. **قيادة تمنارت بين التزام المحيط القبلي والسلطة المخزنية: (1352-1934)**. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة. إشراف الدكتور محمد حمام. أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن زهر أكادير، 2007.
- أزايكو صدقى، علي. **تاريخ المغرب أو التأowيات الممكنة**. الرباط: مركز طارق بن زياد، 2002.
- —————. **نماذج من أسماء الأعلام الجغرافية والبشرية المغربية**. سلسلة الدراسات والأطروحات، رقم 1. الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2004.
- أفا، عمر. **تاريخ المغرب المعاصر: دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد**. سلسلة بحوث ودراسات، رقم 34. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002.
- الإكراري، محمد بن أحمد. **روضة الأنفان في وفيات الأعيان**, تحقيق حمدي أنوش. أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1998.
- أكنوش، عبد اللطيف. **السلطة والمؤسسات السياسية في المغرب الأمس واليوم**. الدار البيضاء: مكتبة بروفانس، 1988.
- البزار، محمد الأمين. **تاريخ الأئمة والمجاعات بالغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**. سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992.
- البعقيلي، محمد بن أحمد. **مناقب البعقيلي**, تحقيق محمد المختار السوسي. الرباط: طبع ونشر عبد الوافي المختار السوسي، 1987.
- بنميرة، عمر. **النوازل والمجتمع: مساهمة في دراسة تاريخ البادية المغربية بالغرب الوسيط**. سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 67. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2012.
- بياض، الطيب. **المخزن والضربي والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880/1915**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011.
- البيدق، أبي بكر بن علي الصنهاجي. **أخبار المهدى بن تومرت وبداية دولة الموحدين**. الرباط: دار المنصور، 1971.
- التامناري، أبي زيد عبد الرحمن. **الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة**. تحقيق اليزيد الراضي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2007.
- التښكتي، أحمد بابا. **نيل الابتهاج بتطريز الدبياج**. تقديم عبد الحميد عبد الله. ط 2. طرابلس: دار الكتاب، 2000.
- التوفيق، أحمد. **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان 1850-1912**. ط 2. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983.
- جحاج، محمد. **الزاوية بين القبيلة والدولة**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015.
- جويرو، زهيرة. **الإفتاء بين سياج المذهب وإكراهات التاريخ**. تقديم عبد المجيد الشرفي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2014.
- حبيدة، محمد. **بؤس التاريخ: مرجعيات ومقاربات**. الرباط: دار الأمان، 2015.
- الحضيكي، أحمد بن محمد. **طبقات الحضيكي**. تقديم وتحقيق أحمد بومركو. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006.

- حنداين، محمد. **المخزن وسوس (1672-1822)** مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2005.
- الدفالى، محمد معروف. **أصول الحركة الوطنية بين السلفية المجددة والسلفية الجديدة**. الرباط: منشورات أمل، 2014.
- الرسموكي. **وفيات الرسموكي**. تحقيق محمد المختار السوسي. الرباط: مطبعة الساحل، 1988.
- رشيدى، ربيع. **الزعamas المحلية بسوس وعلاقتها بالمخزن: سوس الأقصى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر**. بحث لنيل الماجستير في تاريخ الجنوب المغربي، إشراف الدكتورة خديجة الراجي. أكادير: جامعة ابن زهر - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010.
- السكتاني، عيسى بن عبد الرحمن. **الأجوبة الفقهية**، اعنى به أحمد بن علي الدمياطي. بيروت: دار ابن حزم، 2011.
- السوسي، محمد المختار. **الإلغيات**. الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1963.
- \_\_\_\_\_ . **المعسول**. الرباط: مطبعة المهدية، 1963.
- \_\_\_\_\_ . **إليغ قديمًا وحديثًا**, هيأه للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني. ط4. الرباط: المطبعة الملكية، 2005.
- \_\_\_\_\_ . **خلال جزولة**. ج. 4. تطوان: المطبعة المهدية، 1963.
- صادق، نور الدين. **حركة الشيخ يحيى الحاجي وقيام إمارة تارودانت**. الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2010.
- الصديقي، محمد بن سعيد. **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويره**. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1961.
- الطوزي، محمد. **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**. ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، راجع نصوصه عبد الرحيم بنحادة. الدار البيضاء: نشر الفنك، 1999.
- العثماني، محمد. **الواح جزولة والتشريع الإسلامي**: دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي. الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004.
- العروي، عبد الله. **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية: 1830-1912**. باريس: مطباع ماسبورو، 1977.
- \_\_\_\_\_ . **مجمل تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1984.
- علمي، أحمد. "حركة السلطان الحسن الأول إلى سوس (1882-1886)". دراسات. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، أكادير (1996).
- العيادي، محمد. **دراسات في المجتمع والتاريخ والدين**. سلسلة دراسات. الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014.
- عياش، جرمان. **دراسات في تاريخ المغرب**. الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1986.
- القبلي، محمد، تاريخ المغرب، تحيين وتركيب. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب / مطبعة عكااظ الجديدة، 2011.
- الكشطي، أحمد بن علي. **إداوتان: البلدة الثانية ذات المواهب الربانية**. تحقيق حسن بيليش. الرباط: مطبعة الفضيلة، 2015.
- كليفورد، غيرتر. **تأويل الثقافات**. ترجمة محمد بدوي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة / مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- الكيكي، محمد بن عبد الله. **مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال**. تحقيق أحمد التوفيق. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.
- المحمدي، علي. **السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج أيت بعمران**. الدار البيضاء: توبقال، 1989.

- محنـد، أـيت الحاج. "مـلامـحـ الـحـيـةـ الثـقـافـيـةـ بـحـاجـةـ وـإـداـوتـانـ خـلـالـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ". أـعـمـالـ الدـوـرـةـ الـأـوـلـىـ: الـشـفـاعـيـةـ الشـعـبـيـةـ الـوحـدةـ فـيـ التـنـوـعـ. أـكـادـيرـ: الجـامـعـةـ الصـيفـيـةـ، مـنـ 18ـ إـلـىـ 31ـ آـبـ/ـ أغـسـطـسـ 1980ـ.
- **مظاهر الحياة الثقافية بحاجة وإداوتنان خلال القرن الرابع عشر الهجري (1301-1400هـ/1883-1979م).**  
الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2015.
- النصـورـ، مـحمدـ وـمـحمدـ المـغـراـويـ. التـارـيـخـ وـأـدـبـ النـواـزلـ: درـاسـاتـ تـارـيـخـةـ مـهـدـاـتـ لـلـفـقـيدـ مـحـمـدـ زـيـبـرـ. سـلـسـلـةـ نـدوـاتـ وـمـنـاظـرـاتـ، رقمـ 46ـ. الـربـاطـ: منـشـورـاتـ كـلـيـةـ الـآـدـابـ وـالـعـلـومـ الـإـنـسـانـيـةـ بـالـربـاطـ، 1995ـ.
- مـرـاسـلـةـ الـمـوـلـىـ الـحـسـنـ لـنـائـبـهـ مـحـمـدـ بـرـكـاشـ. الـوـثـائقـ. مـجمـوعـاتـ دـورـيـةـ تـصـدـرـهـاـ مدـبـرـيـةـ الـوـثـائقـ الـمـلـكـيـةـ. العـدـدـ 10ـ (2000ـ).
- مـهـدـانـ، مـحمدـ. الـمـاءـ وـالـتـنـظـيمـ الـاجـتمـاعـيـ: درـاسـةـ سـوـسيـوـلـوـجـيـةـ لـأـشـكـالـ التـدـبـيرـ الـاجـتمـاعـيـ لـلـسـقـيـ بوـاحـةـ توـدـغـيـ. أـكـادـيرـ: منـشـورـاتـ كـلـيـةـ الـآـدـابـ وـالـعـلـومـ الـإـنـسـانـيـةـ بـنـزـهـ، 2012ـ.
- مـونـطـانـ، روـبيـرـ. الـحـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ لـلـبـرـبـرـ. تـرـجـمـةـ مـحـمـدـ النـاجـيـ بـنـ عـمـرـ. الدـارـ الـبـيـضاـءـ: أـفـرـيـقيـاـ الـشـرقـ، 2014ـ.
- النـاصـريـ، أبوـ العـبـاسـ أـحـمـدـ بـنـ خـالـدـ. الـاسـتـقـصـاـ بـأـخـبـارـ دـوـلـ الـمـغـرـبـ الـأـقـصـيـ. الـقـاهـرـةـ: مـطـبـعـةـ دـارـ الـكـتـابـ، 1954ـ.
- وـاتـرـبـوريـ، جـونـ. أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـينـ: الـمـلـكـيـةـ وـالـنـخـبـةـ السـيـاسـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ. طـ 3ـ. الـربـاطـ: مـؤـسـسـةـ الغـنـيـ لـلـنـشـرـ /ـ السـحـبـ /ـ دـارـ أـبـيـ رـقـاقـ، 2013ـ.

## الأجنبيـةـ

- Ben melih, Abdellah. *Structures politique du Maroc colonial*. Paris: L'Harmattan, 1990.
- Berque, Jacques. *Les Nawazil el-muzara 'à*. Rabat: études et traduction, Ed. Flix Moncho, 1940.
- Chaumeil, Jean. "Histoire d'une tribu maraboutique de l'Anti-Atlas: Les Ait Abdellah Ou Said." *Hespérus Tamuda*. (1952).
- Cherifi, Rachida. *Le Mekhezen politique au Maroc: Hier et aujourd'hui*. Casablanca : Afrique orient, 1988.
- El Adnani, Jillali. "Les Saints à l'épreuve du pouvoir : Histoire d'une sainteté et anthropologie d'une culture." *Hespérus Tamuda*. vol. XLIII (2008).
- Léopold, Justinard. "Notes sur L'Histoire du Sous au XIXe siècle." *Hespérus*. vol. VI (1926).
- Mezzine, Larbi. *Le Tafilalt, Contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII ET XVIII siècles*. Serie Theses 13. Rabat: Publication de Faculte des lettres et des sciences humaines, 1987.
- Montagne, Robert. *Note sur Les Ait Waouzigt*. A.D.N. Maroc, 1925.
- \_\_\_\_\_. "Organisation sociale et politique des tribus berbères indépendantes: Les Ida Ou tanan, Haut Atlas occidental." *Revue des Etudes Islamiques*. cahier II (1927).
- \_\_\_\_\_. *Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires groupe Cheluh*. Paris : éd. Alcan, 1930.
- Pascon, Paul. "Le commerce de la maison d'Iorgh, d'après le registre comptable de Husayn Ben Hachem, Tazerwalt 1850-1875." *Annales E.S.C.* no. 3-4 (Mai –Aout 1980).